إعادة شحن رصيد مصر من الدولار

سعر الصرف «يحرر» مؤشرات الاقتصاد المصرى

«تحويلات الخارج» تعود إلى «الحساب الرسمى»

«موجة تصحيحية» تعصف بالبورصة المصرية

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الخامسة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣١٧
الأحد
٢٤مارس ٢٠٢٤
١٤ رمضان ١٤٤٥
الثمن ٣جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«عمرو القاضى» فى حوار لـ«البورصجية»:

خطط تطوير غير مسبوقة للتنمية السياحية فى مصر

«الدولار الجمركى» يعطل فرامل غلاء السيارات

هدنة فى أسعار العقارات

الدولة تحوط على السكر بمنع التصدير

«التوك توك» يصدم «الصنايعية»

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

رغم انخفاضها بنسبة من ٥ لـ ١٠٪..

«الدولار الجمركى» يعطل فرامل غلاء السيارات

كتبت: سها يحيى

حالة من التخبط شهدتها سوق السيارات على مدار الفترة الماضية، وذلك بسبب القفزات الجنونية فى أسعار السيارات مع زيادة سعر الدولار فى السوق السوداء وتفاقم ظاهرة «الأوفر برايس»، التى ظهرت على مدار السنوات الماضية، وهى ممارسات ينتهجها موزعون وتجار بإضافة زيادات غير رسمية على أسعار السيارات مقابل التسليم الفورى بدلًا من الانتظار لأشهر لحين الاستلام.

ومع إعلان الدولة عن صفقة رأس الحكمة انعكست آثار تلك الصفقة سريعًا على السيارات فى مصر، حيث شهدت الأسعار تراجعًا خلال الأيام الماضية، وتزامن ذلك الانخفاض مع إعلان محمد معيط، وزير المالية، الإفراج النهائى عن ٢٥ ألف سيارة للمواطنين المقيمين بالخارج، ضمن مبادرة تيسير استيراد السيارات، وكذلك إصدار ٢٥٠ ألف موافقة استيرادية صالحة لمدة ٥ سنوات، يجوز خلالها اختيار أى سيارة واستبدالها فى أى وقت.

وأوضح معيط، أن قيمة الوديعة التى تمثل قيمة الضريبة الجمركية المخفضة المقررة للسيارات المستوردة للمصريين بالخارج ضمن هذه المبادرة، سارية طوال فترة صلاحية «الموافقة الاستيرادية»، ويحق للمالك الأول أن يستورد السيارة دون التقيد بسنة الصنع، ويجب على غيره ألا يتجاوز ٣ سنوات وقت الإفراج الجمركي، مؤكدًا أن التيسيرات المقررة للمصريين المقيمين بالخارج تسرى على الاستيراد من المناطق الحرة داخل مصر، وتخضع لنفس الإجراءات المقررة لاستيراد سيارة من الخارج.

وبعد إعلان وزارة المالية هذه القرارات، بدأت التساؤلات بشأن الأسعار خلال الفترة المقبلة، هل ستشهد مزيدًا من الانخفاض؟، وهل هذا الوقت مناسب للشراء؟

رد المستشار أسامة أبو المجد، رئيس رابطة تجار السيارات ونائب رئيس شعبة السيارات بالغرفة التجارية، على هذه التساؤلات قائلًا: إن أسعار السيارات انخفضت بنسبة من ٥ إلى ١٠%، وكان من المفترض أن يحدث مزيدًا من الانخفاض فى الفترة المقبلة، لكن هذا لن يحدث على الرغم من خروج ٢٥ ألف سيارة من مصلحة الجمارك ضمن مبادرة المصريين المقيمين بالخارج، وذلك بسبب ارتفاع الدولار الجمركى من ٣٠ إلى ٥٠ جنيهًا.

وتابع أبو المجد، خلال تصريحات لـ«البورصجية»، أن تأثير الإفراج عن ٢٥ ألف سيارة سيكون محدود لأنه يقابل ذلك ارتفاع سعر الدولار الجمركي، وأن أسعار السيارات لن تنخفض مرة أخرى وستشهد استقرارًا خلال الفترة المقبلة، موضحًا أن الآن هو أنسب وقت للشراء، وأن ظاهرة الأوفر برايس تتلاشى.

وفى ذات السياق، قال منتصر زيتون، عضو الشعبة العامة للسيارات، إن أسعار السيارات انخفضت، وبعض الشركات قامت بخفض السعر الرسمى لكنها شركات محدودة، وإن هناك حالة من الاستقرار فى الأسعار حاليًا عند السعر الرسمي.

وأشار زيتون، خلال تصريحات لـ«البورصجية»، إلى أنه تم الإفراج عن ٢٥ ألف سيارة على فترات خلال ٣ مراحل بمبادرة العاملين بالخارج، ولم يتم الإفراج عنهم وقت التصريح، ولكن هذا هو العدد من بداية المبادرة، وبالتالى فأن الإفراج عن ٢٥ ألف سيارة لن يكون له تأثير على السوق، لأن من يجلب هذه السيارات أما لاستخدام شخصى أو لبيعها بسعر السوق.

وأكد أن أسعار السيارات لن تقل خلال الفترة المقبلة مع تحرير سعر صرف الجنيه وزيادة الدولار الجمركي، ولكن سيكون هناك ثباتًا فى الأسعار، لافتًا إلى أن ظاهرة الأوفر برايس تراجعت بنسبة ٨٠%.

الفجوة وصلت إلى ٤٠٪ من المطلوب محليًا..

الدولة تحوط على السكر بمنع التصدير

كتبت- هايدى أشرف

واجهت مصر فى الآونة الأخيرة أزمة فى توافر أحد أهم السلع الغذائية الاستراتيجية الأساسية، وذلك مع ارتفاع كبير وغير مسبوق فى الأسعار، وفى هذا الصدد تعانى مصر من أزمة فى السكر، بعدما كانت تنتج حوالى ٨٠% العام الماضى من احتياجها من السكر، ولكن بعد أقل من عام من تحقيق البلاد اكتفائها الذاتى تفتقر الأسواق المحلية للسكر.

وترجع هذه الأزمة إلى ارتفاع سعر الدولار خلال الفترة الماضية؛ ما أدى لارتفاع أسعار السلع الغذائية الاستراتيجية الأساسية فى مصر ومن بينها السكر، كما ترتبط هذه الأزمة باستغلال واحتكار التجار لفروقات الأسعار والحصول على السكر وبيعه بالسعر الحر.

وذكر الدكتور أحمد غريب عضو شعبة المواد الغذائية بالغرفة التجارية بالقاهرة فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»: أن أزمة السكر لم تكن فقط فى مصر، بل كانت أزمة لها علاقة بسلاسل الإمداد فى العالم كله، لأن مصر تعتبر جزءًا من صناعة أو جزء من محيط كبير على مستوى العالم، بالإضافة إلى أن الأزمة لها بُعد أكبر بكثير من السوق المصرى تتلخص فى أكبر تلات مصدرين فى العالم فى السكر هم: البرازيل والهند وتايلاند، الذين تصدروا قائمة مصدرى السكر على مستوى العالم.

وأشار «غريب»، أنه مع امتداد موجة الجفاف والتغيرات المناخية، تأثرت الدول الثلاث بهذه التغيرات وأصيبوا بحالة كبيرة من الجفاف والتى أثرت على المحصول، فبالتالى قل المحصول ومنعوا التصدير، ولكن لم يقتصر قرار المنع على تصدير السكر، بل قامو بمنع بعض الحاصلات الزراعية الأخرى ومنها الأرز، موضحًا أن قرار الحظر جاء لمدة ٣ شهور.

ولفت إلى السوق المصرى كان يعتمد بصفة أساسية على الاكتفاء الذاتى الذى تعدى الـ ٨٠% من إنتاجنا، مشيرًا إلى أنه توجد حاليًا فجوة تصل إلى ٤٠% من المطلوب فى السوق المحلي، حيث تنتج مصر نحو ٢,٧ مليون طن، فى حين يبلغ متوسط الاحتياجات السنوية ٣,٥ مليون طن تقريباً. كما تزرع مساحات تتجاوز ٣٠٠ ألف فدان بقصب السكر، و٦٥٠ ألف فدان من بنجر السكر سنويًا، وفق بيانات مجلس المحاصيل السكرية بوزارة الزراعة.

وأضاف عضو شعبة المواد الغذائية، أنه وفقًا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فإن التضخم السنوى لأسعار المستهلكين فى المدن المصرية تراجع إلى ٩,٨% فى يناير٢٠٢٤ من ٣٧,٣% فى ديسمبر ٢٠٢٣، وهو ما جاء أقل بكثير من توقعات المحللين، وعلى أساس شهري، ارتفعت الأسعار ٠,٦% فى يناير، ومقارنة مع زيادة ٠,٤% فى ديسمبر، بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية ٠,٤%، مقارنة بالارتفاع ٢,١% فى ديسمبر٢٠٢٣.

كما تعاقدت وزارة التموين عبر الهيئة العامة للسلع التموينية على شراء ما يقرب من ١٠٠ ألف طن من السكر الخام المستورد، بالإضافة إلى ذلك تم طرح كيلو السكر على البطاقات التموينية بسعر١٢,٦٠ جنيه للكيلو، مع إمكانية حصول المواطنين على السكر الأبيض الحر بسعر ٢٧ جنيها من التموين ومنافذ جمعيتي، دون تحميل أى رسوم إضافية ببطاقة التموين بواقع كيس سكر واحد لكل بطاقة تموينية

الدكتور أحمد غريب

عدد أفرادها أقل من ٤ أشخاص، بينما يمكن لمن لديه بطاقة تموينية عدد أفرادها ٤ أشخاص فيما فوق الحصول على ٢ كيس سكر، وهذا ما يستفيد منه لما يقرب لـ ٦٤ مليون مواطن، بالإضافة لطرح كميات كبيرة من السكر بالسوق المحلي.

وفيما يتعلق بمعالجة الحكومة لهذه الأزمة، أكد الدكتور أحمد غريب، أن الدولة استطاعت تغطية عجز السكر، وأن ارتفاع سعر السكر على مستوى العالم، مشيرًا أنه بعد وجود هذه الأزمة، قامت الدولة بمنع تصدير السكر، بالإضافة إلى منع الكثير من الصادرات المصرية المعتمدة فى تكوينها على السكر.

وأشار إلى أن الدولة وجهت مجهودها لاستيراد كميات كبيرة جدًا تصل إلى مليون طن من السكر، وفى هذا الإطار استطاعت الدولة من متابعة التجار وفروقات الأسعار، كما ساهم تحرير سعر الصرف بالإيجاب على انخفاض سعر السكر، وهذا انعكس بصورة إيجابية على السكر، بالإضافة أن الدولة جعلت السكر فى أولويات تدبير العملة للبنوك.

اختفاء العمالة يهدد مهن عديدة بالانقراض..

«التوك توك» يصدم «الصنايعية»

تقرير- ياسمين عبد الفتاح:

كانت ظاهرة جديدة عام ٢٠٠٥، هذه المركبة الصغيرة ذات العجلات الثلاث، لكن بعد نحو ١٩ عامًا باتت تقليد راسخ فى شوارع المحافظات المصرية. ورغم مرور كل هذه السنوات، إلا أن أغلبها ظل بلا تراخيص سواء للمركبة أو السائق، وتسبب «التوك توك» الذى تخطى عدده الـ ٥ ملايين مركبة فى عملية تسرب للشباب من قطاع الحرف اليدوية بشكل كبير جدًا، وربما كان سببًا مباشرًا فى تراجع الحرف اليدوية واندثارها.

يقول ياسر محمود أحد العاملين بورشة تشكيل معادن بحارة اليهود: إن بعض المهن اختفت تمامًا لرفض العمالة التخصص فيها بعد رفضهم للأجر الخاص بها، ومنها «المنشار اليدوى»، مشيرًا أن الورش فى الصيف كانت تمتلئ بالصنايعية، أما الآن لا يوجد سوى عدد قليل لدية خبرة فى الحرف اليدوية.

وأكد كلامه عبده محمد صاحب ورش تدريب صناعات حرفية، قائلاً: إن الشباب الآن ليس لديهم صبر للتعلم والتدريب كما فى السابق، فالمكسب السريع أصبح الحلم الأوحد للشباب، والعمل كسائق «توك توك» يحقق هذا الحلم.

فيما يقول مرزوق إمام حاصل على دبلوم صنايع: إنه انتقل بين كثير من المهن المختلفة إلا أنه لم يتحمل عنف وتحكم أصحاب العمل، كما أن اليومية لا تكفى احتياجات منزله؛ لذلك قرر شراء «توك توك» بالتقسيط ليكون ملكًا له وبديل لعمل الورشة.

ولفت محمود أحمد، أن عمله كسائق «توك توك» يوفر له ١٥٠ جنيهًا يوميًا، فذلك أفضل من عمله فى ورشة خراطه، لأن الحالة الاقتصادية التى تمر بها البلاد جعلت الأهالى عزوفين عن شراء منتجات كثيرة فاتجه إلى البحث عن مصدر دخل سريع.

أما عم ريحان عامل لحام وتصنيع قال: إنه ترك ورشته وصنعته لشراء «توك توك» والعمل عليه بدلا من شغلة اللحام والصب المرهقة التى تسببت فى معاناة وآلام لظهره.

وأوضح أن لديه أسرة مكونة من ٤ أفراد، والعمل كسائق «توك توك» مربح، حيث يوفر دخل له ١٠٠ جنيه يوميًا.

ويقول عصام محمد كهربائي: إن «التوك توك» أصبح حلم الكثير من الشباب؛ حيث إن الأعمال اليومية أصبحت موسمية والكثير من الحرفيين شاهدوا صبيانهم أغنى منهم بسبب عمل «التوك توك».

من ناحيته يقول الدكتور عبد الخالق فاروق خبير اقتصادي: إن الصناعات والحرف اليدوية فى الوقت الحالى تحتاج إلى عملية إدخال آليه؛ لأن أغلب هذه المهن تحتاج إلى جهد كبير، مشيرًا إلى ضرورة مواكبة التطوير التكنولوجى للنهوض بهذه الحرف.

وأوضح فى حديثه لـ«البورصجية»، أن ضعف إمكانيات الورش وافتقارها للتدريب جعل من السهل تدمير الصناعات الحرفية بمصر.

ولفت إبراهيم يحيى رئيس قطاع الصناعات التراثية بوزارة الصناعة، أن الصناعات الحرفية تواجه شبح الإنقراض نتيجة لهروب العاملين منها بعد غياب العائد المادى والخبرات الفنية، مؤكدًا أن هناك عقبات أمام توفير الخامات اللازمة لمستلزمات الإنتاج؛ مما جعل الكثير من الشباب يتجه للعمل كسائق «توك توك» لكسب المال.

وأضاف خلال حواره مع «البورصجية»، أنه بدلا من أن كان الشباب يتهافت على الدورات التدريبية التى تعلمهم حرف يعملون بها، عزفوا عن ذلك، واتجهوا إلى العمل على «التوك توك».

احتياطيات النقد الأجنبى تتجه إلى ٥٠ مليار..

إعادة شحن رصيد مصر من الدولار

٧,٤ مليار يورو من أوروبا و٦ مليارات دولار من البنك الدولى تعزز أموال رأس الحكمة وصندوق النقد

كتب – رأفت كمال:

تواصل مصر جهودها الحثيثة لمواجهة الأزمة الاقتصادية وشح العملة الصعبة، حيث تم الإعلان عن ترفيع العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبى إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية والشاملة وقدم الاتحاد الأوروبى لمصر حزمة مالية قيمتها ٧,٤ مليار يورو، كما تعتزم مجموعة البنك الدولى تقديم ٦ مليارات دولار لمصر خلال ٣ سنوات المقبلة بهدف دعم إجراءات الإصلاح الاقتصادى التى تتخذها الدولة لتحقيق التعافى الاقتصادى والنمو الشامل والمستدام.

ويأتى ذلك بعد أن نجحت فى توقيع صفقة استثمارية مع دولة الإمارات لتطوير مدينة رأس الحكمة على ساحل البحر المتوسط بقيمة ٣٥ مليار دولار والاتفاق مع صندوق النقد الدولى على زيادة قيمة القرض إلى ٨ مليارات دولار بدلًا من ٣ مليارات دولار إلى جانب قرض إضافى بقيمة ١,٢ مليار دولار من صندوق الاستدامة البيئية التابع لصندوق النقد الدولي.

وتشمل الاتفاقية الجديدة بين مصر والاتحاد الأوروبى التعاون فى مجالات توطين الصناعة والطاقة وخاصة إنتاج الغاز الطبيعى والربط الكهربائى ونقل التكنولوجيا والتدريب فضلاً عن الاستفادة من الفرص الواعدة التى تقدمها مصر فى مجالات الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر والعديد من مشروعات التعاون القائمة والجارى دراستها مع اليونان وبلجيكا والنمسا، كما تشمل الاتفاقية إقامة شراكة بين مصر وإيطاليا فى إطار المشروعات القومية الكبرى، بحيث يتم نقل التكنولوجيا الإيطالية المتطورة لمصر فى تلك المجالات بما يعظم العائد ويزيد الصادرات الزراعية والغذائية المصرية لأوروبا وسيتم عقد مؤتمر للاستثمار بين مصر والاتحاد الأوروبى خلال النصف الثانى من العام الجارى للتعريف بالفرص والإمكانيات الاستثمارية المتوفرة فى مصر بما يسهم فى تعزيز انخراط الشركات الأوروبية فى السوق المصرية.

ووفقًا لوزارة التعاون الدولى فإن إجمالى اتفاقات التمويل التنموى الميسر التى أتاحتها الدول والبنوك الأوروبية على مدار الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ بلغ ٨ مليار دولار تمثل نسبة ٣٣% تقريبًا من مجمل التمويلات التنموية بواقع ٧,٢ مليار دولار لقطاعات الدولة و٥,٤ مليار دولار للقطاع الخاص ونحو ٢٠٠ مليون دولار فى شكل مبادلة ديون وبلغت التمويلات من بنك الاستثمار الأوروبى نحو ٤,٧ مليار دولار من بينها ٢,٨ مليار دولار للقطاع الخاص و١,٩ مليار دولار للقطاع الحكومى كما أتاح البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية تمويلات تنموية ميسرة بقيمة ٣,٤٥ مليار دولار خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ من بينها ٢,٢ مليار دولار للقطاع الخاص و١,٢٣ مليار دولار للقطاع الحكومى وأتاح الاتحاد الأوروبى منحًا بقيمة ٣٧١ مليون دولار من بينها ١٥ مليون دولار للقطاع الخاص و٣٥٦ مليون دولار للقطاع الحكومى كما أن مبادلة الديون من أجل التنمية تعد من البرامج الهامة التى تنفذها مصر مع الشركاء الأوروبيين حيث يتم تنفيذ برنامجين مع الجانبين الإيطالى والألمانى بقيمة ٧٢٠ مليون دولار من خلالهما تنفيذ أكثر من ١٢٠ مشروعًا فى مجالات تنموية مختلفة.

وفى ظل هذه الإنفراجة الدولارية التى تشهدها البلاد كشف البنك المركزى عن ارتفاع صافى احتياطيات النقد الأجنبى إلى

مصطفى أبوزيد

٣٥,٣١ مليار دولار بنهاية فبراير ويتوقع معهد التمويل الدولى أن يبلغ إجمالى احتياطيات النقد الأجنبى فى مصر ما يزيد عن ٥٠ مليار دولار بنهاية السنة المالية الحالية كما ارتفعت تحويلات المصريين فى الخارج إلى القطاع المصرفى منذ أن تم إجراء تخفيضًا فى قيمة الجنيه وتمكنت الحكومة من الإفراج عن سلع وبضائع من الموانئ بقيمة ١,٧ مليار دولار فى أول ١٠ أيام من شهر مارس الجارى فى ظل ما يسهم فى زيادة حجم المعروض السلعى بالأسواق على نحو يساعد فى تحقيق التوازن بالأسعار.

ومن نتائج الإنفراجة الدولارية أيضًا تعديل بنك غولدمان ساكس توقعاته لمستقبل الموازنة العامة المصرية من عجز بنحو ١٣ مليار دولار إلى فائض تمويلى بأكثر من ٢٦ مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة كما توقع «غولدمان ساكس» أن يرتفع احتياطى النقد الأجنبى فى مصر إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٧ مشيرًا إلى إن التغيير الكبير فى توقعاته يأتى بعد الإعلان عن صفقة رأس الحكمة التى وقعتها مصر مع الإمارات بجانب الإعلان عن الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولى والتمويل الذى قدمه الاتحاد الأوروبى لمصر.

يقول الدكتور مصطفى أبوزيد الخبير الاقتصادى أن الحزمة التمويلية التى منحها الاتحاد الأوروبى لمصر من شأنها أن تسهم بشكل إيجابى وفعال فى مساعى الحكومة للمضى قدمًا نحو استكمال الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المصرى مشيرًا إلى أن الحصول على مساعدات بقيمة ٧,٤ مليار يورو سيدعم جهود التغلب على التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى واستعادة قوته وعافيته لتحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أنه سيكون له انعكاسات إيجابية على استقرار السياسة النقدية فيما يتعلق بسعر الصرف ومجابهة التضخم وزيادة القدرة على الإفراج الجمركى بما يسرع من وتيرة الإنتاج وضبط الأسواق.

وأكد أبوزيد أن تلك الحزمة من المساعدات بمثابة رسالة طمأنة وتعزيز لثقة المستثمرين فى الاستثمار المباشر وغير المباشر وستعمل على تغيير النظرة لدى المؤسسات الدولية خاصة بعد تغيير نظرة الاقتصاد المصرى من سلبية إلى إيجابية من قبل مؤسسة موديز التى قررت تعديل النظرة المستقبلية لمصر إلى إيجابية مؤكدة تصنيفها عند CAA١، متوقعًا أن تقدم باقى مؤسسات التصنيف الائتمانى على تغيير نظرتها تجاه الاقتصاد المصرى بعد الإعلان بشكل رسمى عن تلك الحزمة من المساعدات.

ويقول الدكتور هانى أبو الفتوح الخبير الاقتصادى أنه بعد إتمام تلك الحزمة التمويلية سيتوفر قرابة ٥٠ مليار دولار تدفقات دولارية لمصر بما فى ذلك التدفقات الخاصة بصفقة رأس الحكمة علاوة على التدفقات المرتبطة بالاتفاق مع الصندوق النقد الدولى وأخيراً حزمة المساعدات من الاتحاد الأوروبى مؤكدًا أن تلك التدفقات الدولارية ستسهم بشكل فعال فى زيادة مرونة الاقتصاد المصرى والإسراع نحو استكمال الاتجاه إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وأشار أبو الفتوح إلى أنه من التأثيرات الإيجابية لتلك الحزمة التمويلية على الاقتصاد المصرى خلق وفرة بالعملة الأجنبية ما يساعد فى القضاء على السوق الموازية للصرف الأجنبى التى تعد عائقًا كبيرًا أمام تحريك الاقتصاد وستساعد كذلك فى دعم خفض معدلات التضخم من خلال ضبط سعر الصرف وفى نفس الوقت مع وفرة العملة الأجنبية وهو ما يساعد على التخلص من مشكلة التضخم بشكل أسرع كما ستساعد فى توفير العملة الأجنبية لاستيراد المواد الخام اللازمة لتحريك عجلة الإنتاج الصناعى التى تأثرت فى الفترة الماضية.

ويرى الدكتور على الإدريسى الخبير الاقتصادى إنه يجب الاستفادة من هذه التدفقات النقدية من خلال اتباع سياسات إنتاجية واضحة سواء فى الزراعة والصناعة مع وجود خطوات واضحة بجدول زمنى للتنفيذ بالتوازى مع دعم صغار المزارعين والمصنعين عبر منحهم حوافز فى ظل ارتفاع تكلفة الاقتراض والتمويل لمجابهة أعباء التضخم وارتفاع تكلفة الإنتاج مشددًا على استمرار تخارج الدولة من النشاط الاقتصادى لأن سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى لها جوانب سلبية عدة لذلك فلابد من إطلاق يد القطاع الخاص بشكل أكبر مع تحفيز مفهوم المشاركة فى الاستثمار.

هانى أبو الفتوح

وأكد الإدريسى أن قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية سترتفع بقوة خلال الفترة المقبلة لاسيما بعد الشروع فى تنفيذ مشروع رأس الحكمة والذى يمثل ما يزيد عن ثلاثة أضعاف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنويًا فى مصر والمقدر بحوالى من ٧ إلى ١٠ مليارات دولار مشيرًا إلى أن مصر مطالبة بالعمل على القطاع الصناعى لتعزيز السيولة الدولارية المتوفرة حاليًا فيه كونه سريع العوائد كذلك لا بد من رفع نسبة الاكتفاء الذاتى من الإنتاج الزراعى فمصر تستهلك سنويًا ٢٠ مليون طن من القمح تنتج منهم ٩ ملايين طن وتستورد ١١ مليون طن داعيًا إلى الاهتمام أكثر بالسياحة خصوصًا وأن مدخول مصر الدولارى من السياحة يبلغ ١٣,٦ فى العام.

بعد انهيار السوق السوداء..

«تحويلات الخارج» تعود إلى «الحساب الرسمى»

كتب – عبد الفتاح فتحي:

بدأت تحويلات المصريين العاملين بالخارج، تعود من جديد إلى القطاع المصرفى الرسمي، وذلك بعد انهيار «السوق السوداء» التى ظلّت تلتهم تلك الأموال أولا بأول خلال الأشهر الماضية، حتى هوت بحجم التمويلات إلى مستويات قياسية متدنية.

فقد تراجعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٣٠,٧ فى المئة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ لتسجل نحو ٢٢,١ مليار دولار، مقابل نحو ٣١,٩ مليار دولار سجلتها فى العام الذى سبقه، وفقا لبيانات البنك المركزي.

وأكد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، أن تحويلات المصريين بالخارج عادت «تدريجيا إلى معدلاتها خاصة فى ظل انحسار السوق السوداء، وعدم وجود فارق بين السعر الرسمى وسعر السوق السوداء».

وقال مدبولى إن ما تسبب فى القضاء على السوق السوداء أيضًا «الحملات التى تشنها وزارة الداخلية حاليا على المُتاجرين بالعملة، والتى أسفرت عن ضبط العديد من الوقائع خلال الأيام الأخيرة»، مضيفا أن «البنوك ومكاتب الصرافة، بدأت فى استقبال العديد من المواطنين الذين يقومون بتحويل الدولار والحصول على الجنيه المصري».

وفى اجتماع مع محافظ البنك المركزي، حسن عبد الله، أشار مدبولى إلى أن القطاع المصرفى ومكاتب الصرافة تشهد إقبالًا من حائزى الدولار لاستبداله بالجنيه المصري، كما أشار إلى عودة معدلات تحويلات المصريين فى الخارج تدريجيا.

ونقل بيان لمجلس الوزراء عن محافظ البنك المركزى قوله إن الطلب على الدولار بدأ فى التراجع بسبب المعروض الذى يوفره البنك، وهو بيان سبقته تصريحات للمحافظ أكد فيها أن إمكانيات البنك كانت تكفى فقط لتدبير الدولار للسلع الأساسية والاستراتيجية، لكن اليوم «بات لدينا ما يكفى لسداد التزاماتنا وبفيض، خاصة مع توحيد سعر الصرف".

من جهته، أكد محمد الإتربى رئيس اتحاد البنوك المصرية ورئيس مجلس إدارة بنك مصر، وجود طفرة حاليا فى التحويلات المالية الواردة إلى الدولة بالعملات الأجنبية، سواء من المصريين فى الخارج أو المستثمرين الأجانب والمؤسسات الدولية الراغبة فى الاستثمار بأذون وسندات الخزانة المحلية.

وأوضح فى بيان أن حصيلة تحويلات المصريين من الخارج ببنك مصر زادت بأكثر من ١٠ أضعاف، وارتفع معدل التنازل عن الدولار داخل شركة الصرافة التابعة للبنك بنحو ٢٠ مرة مقارنة بالفترة الماضية، ما عزز قدرة البنك على تلبية جميع قوائم الانتظار الخاصة بالعملة الأجنبية وإغلاقها بالكامل خلال الأيام الماضية.

ووجه رئيس الوزراء وزارة الداخلية بالضرب بيد من حديد على يد تجار «السوق السوداء» ومنظومة الشبكات التى كانت تسيطر على تحويلات المصريين بالخارج".

ويُقدر عدد المصريين العاملين بالخارج بنحو ١٤ مليون شخص، معظمهم فى دول الخليج، حيث تأتى السعودية فى الصدارة بنحو ٢,٥ مليون مصري، تليها الإمارات فالكويت، إذ يعمل بكل منهما نحو ٦٠٠ ألف مصري، وفقا لتصريحات سابقة لوزيرة الهجرة.

وتستهدف الحكومة زيادة تحويلات العاملين بالخارج بنسبة ١٠ بالمئة سنويا خلال ٦ سنوات مقبلة لتصل إلى ٥٣ مليار جنيه فى ٢٠٣٠؛ ولتحقيق هذا الهدف تخطط لتأسيس شركات وصندوق استثمار لتعزيز فرص استثمار مدخرات المصريين العاملين بالخارج وجذب تدفقات من مستثمرين أجانب.

محمد الإتربى

واعتاد المتعاملون فى السوق السوداء خلال الفترة الفائتة، اجتذاب العملات الصعبة من العاملين فى الخارج قبل دخولها البلاد، على أن يحولوها خارج القطاع المصرفى إلى ذويهم فى مصر بسعر أعلى، وهو ما أدى لتفاقم حدة نقص الدولار فى ظل أزمة العملة التى قوضت الاستثمارات وعصفت بقطاعى التجارة والصناعات التحويلية.

لكنّ خبراء قالوا إنّ من المبكر قياس أثر تحرير سعر الصرف على تدفق التحويلات من الخارج، إذ يحتاج ذلك إلى شهرين فأكثر، لقياس مؤشراته، خصوصا أن من المعتاد زيادة التحويلات من الخارج فى شهر رمضان.

كلمة السر فى انهيار سعر الدولار، هى الضربات الأمنية المستمرة التى تطارد محتكرى وأباطرة السوق السوداء للعملة الصعبة، فضلا عن زيادة تحويلات المصريين بالخارج، خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى الصفقات الاستثمارية التى أعلنت عنها الحكومة وكان أبرزها صفقة «رأس الحكمة»، وفقا للنائب علاء قريطم، عضو لجنة الصناعة بمجلس النواب.

من جهته، قال النائب عمرو هندى عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب عن المصريين بالخارج، إن القضاء على السوق السوداء للعملة ساهم فى عودة تحويلات العاملين بالخارج، موضحًا أن سعر الدولار فى البنوك منذ قرار تحرير سعر الصرف تراجع حتى وصل لأقل من ٤٧ جنيها، ومن المتوقع خلال الأيام المقبلة التراجع تدريجيا مع زيادة التدفقات الدولارية.

وكان البنك المركزى قرر تحرير سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، كما رفع سعر الفائدة بواقع ٦٠٠ نقطة أساس مرة واحدة، فى خطوة تستهدف القضاء على فجوة السعر بين السوق السوداء والبنوك، بهدف توحيد سعر الصرف.

الاستثمارات الأجنبية تتخطى 33 مليار دولار فى 2024..

سعر الصرف «يحرر» مؤشرات الاقتصاد المصرى

جولدمان ساكس يتوقع فائض نقد أجنبى بقيمة 25.5 مليار دولار خلال 4 سنوات

كتبت- منال عمر:

عدل بنك جولدمان ساكس أحد أكبر البنوك الأمريكية العالمية رؤيته لتطور أداء مؤشرات الاقتصاد المصرى بشكل أكثر تفاؤلا عن توقعات سابقة له، بعد تحرير سعر صرف الجنيه والقضاء على السوق الموازية لتجارة العملة، ورفع صندوق النقد الدولى قرض مصر وتدفق استثمارات إماراتية فى مدينة رأس الحكمة.

ورجح جولد مان ساكس فى مذكرة بحثية له، إن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر ستتخطى ٣٣ مليار دولار خلال ٢٠٢٤ مقارنة بنحو ٩ مليارات دولار العام الماضى بعد الصفقة الاستثمارية الكبرى من رأس الحكمة.

وأوضح أن استثمارات رأس الحكمة التى وقعتها مصر مع الإمارات بقيمة ٣٥ مليار دولار زادت من حالة التفاؤل بتحسن الأوضاع الاقتصادية فى مصر بعد أن تتلقى مصر ٢٤ مليار دولار من شركة أبو ظبى التنمية «ADQ» المملوكة لحكومة الإمارات بجانب تسوية ١١ مليار دولار ودائع إماراتية مستحقة على مصر.

وتوقع تحويل دول الخليج ودائع مملوكة لهم فى البنك المركزى المصرى بنحو ١٠ مليارات دولار إلى استثمارات مباشرة.

عودة قوية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج

ورفع بنك جولدمان ساكس توقعاته حول زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج لتصل إلى نحو ٢٨,٥١٣ مليار دولار فى ٢٠٢٤ بعد الانخفاض الكبير فى سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

وشهدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تراجعا كبيرا خلال آخر عامين لتسجل أقل مستوى لها بنحو ٣٠% فى الربع الأول الثالث من ٢٠٢٣ على أساس سنوي، بسبب انتشار السوق السوداء لتجارة العملة.

كان البنك المركزى أعلن الأربعاء الموافق ٦ مارس ٢٠٢٤ تحرير سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ليرتفع من ٣٠,٩٤ جنيه يوم الثلاثاء إلى نحو ٥٠ جنيها خلال أول يوم التعويم قبل أن يبدأ فى التراجع إلى نحو ٤٧ جنيها بنهاية تعاملات أول أسبوعين من تحرير سعر الصرف.

وعودة المركزى إلى تحرير سعر الصرف تعد الموجة الرابعة لخفض الجنيه بعد أن خفضه ٣ مرات خلال آخر عامين بهدف القضاء على السوق السوداء لتجارة العملة.

وأوضح جولدمان ساكس، فى مذكرة بحثية أنه عدل توقعاته بزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج لتصل إلى نحو ٣٣,١ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٧ بعد الانخفاض الكبير فى قيمة الجنيه.

فى وقت سابق توقع جولدمان ساكس عودة تدريجية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج، لتصل إلى ما يقل قليلاً عن ٣٠ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠٢٧ قبل أن يعدل نظرته بشكل أكثر تفاؤلا.

وأوضح البنك أن هناك عوامل تدفعه إلى الاعتقاد بأن تحويلات المصريين العاملين بالخارج ستعود بشكل أسرع وبحجم أكبر بدعم من انخفاض قيمة الجنيه بشكل أكبر من المتوقع، وارتفاع أسعار الفائدة، وتوقعات النمو الأقوى.

كان البنك المركزى رفع سعر الفائدة ٦% فى اجتماع استثنائى للجنة السياسة النقدية ليصل سعر العائد لديه إلى ٢٧,٢٥% للإيداع و٢٨,٢٥% للإقراض بهدف احتواء الضغوط التضخمية الناجمة من تحرير سعر الصرف.

وتوقع جولدمان ساكس أن تساهم تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى تقليل عجز الميزان الجارى من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٧.

تطور كبير فى احتياطى النقد الأجنبي

توقع بنك جولدمان ساكس، أن يرتفع إجمالى احتياطيات النقد الأجنبى لمصر إلى أكثر من ٦١ مليار دولار بحلول نهاية ٢٠٢٧، مع تحويل ودائع دول مجلس التعاون الخليجى لدى البنك المركزى إلى استثمارات مباشرة فى مشروعات جديدة.

وسيحقق احتياطى النقد الأجنبي، بحسب البنك، زيادة بنحو ٢٥,٧ مليار دولار فى ٤ سنوات قادمة من نحو ٣٥,٣ مليار دولار بنهاية فبراير الماضي.

كان احتياطى النقد الأجنبى لمصر شهد ضغوطا كبيرة خلال ٢٠٢٢ بسبب التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على أثر خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة بنحو ٢٢ مليار دولار تم تمويلها من المركزى والبنوك.

وخسر احتياطى النقد الأجنبى لمصر نحو ٧,٨ مليار دولار فى ٦ شهور من مارس إلى أغسطس ٢٠٢٢، قبل أن يبدأ فى تعويض جزءا من خسائره بنحو ٢ مليار دولار خلال آخر ١٨ شهرا.

وأعلن البنك المركزى قبل أيام ارتفاع احتياطى النقد الأجنبى إلى نحو ٣٥,٣١١ مليار دولار فى نهاية فبراير الماضي، من ٣٥,٢٥٠ مليار دولار فى يناير الماضي.

وتوقع جولدمان ساكس، وصول إجمالى احتياطى النقد الأجنبى إلى نحو ٥٠,٢ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٤ على أن يتراجع إلى نحو ٤٩,٩ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٥ قبل أن يعود للارتفاع إلى نحو ٥٣,٤ مليار دولار فى ٢٠٢٦ ليسجل نحو ٦١ مليار دولار فى ٢٠٢٧.

وربط البنك زيادة الاحتياطى النقدى الأجنبى بتحويل ودائع الدول الخليجية للاستثمارات خاصة بعد إعلان دولة الإمارات تحويل جزءا منها.

وكانت الصفقة الاستثمارية التى وقعتها مصر مع دولة الإمارات لتنمية مدينة رأس الحكمة تضمنت تسوية ودائع إماراتية بقيمة ١١ مليار دولار مستحقة على مصر بجانب تحويل ٢٤ مليار دولار استثمارات مباشرة للبنك المركزى خلال شهرين من توقيع الصفقة فى فبراير الماضي.

وتلقى البنك المركزى قبل أسبوعين من شركة أبو ظبى القابضة التنموية ١٥ مليار دولار الدفعة الأولى من الصفقة تضمنت تسوية ٥ مليار دولار وديعة إماراتية.

وأضاف جولد مان ساكس أن استثمار الإمارات فى مشروع رأس الحكمة على الساحل الشمالى لمصر، والذى أعقبه بعد فترة وجيزة تعويم الجنيه وتوقيع اتفاقية على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولى للحصول على تسهيل صندوق موسع معزز، قد أدى إلى تغيير كبير فى توقعات التمويل لمصر.

وفى نفس يوم تعويم الجنيه أعلن صندوق النقد الدولى موافقته على رفع قرض مصر من ٣ مليارات إلى ٨ مليارات دولار لدعم تمويل برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى وسد فجوة التمويل الخارجية، والقضاء على الدولار- السوق السوداء.

فائض نقد أجنبى خلال ٤ سنوات قادمة

عدل بنك جولدمان ساكس، توقعاته من تحقيق مصر عجز كلى خلال ٤ سنوات القادمة إلى تحقيق فائضا مدفوعا بزيادة التمويل الخارجي.

وتوقع البنك الأمريكى أحد أكبر البنوك العالمية، تحقيق مصر فائضا فى التمويل الخارجى يصل إلى ٢٦,٥ مليار دولار خلال ٤ سنوات القادمة بدعم من وجود مصادر تمويل خارجية أقوى بكثير بجانب حزمة تمويلات مقدمة من صندوق النقد الدولى وشركائه.

ويهدف برنامج صندوق النقد الدولى مع مصر سد فجوه التمويل بالنقد الأجنبى وانتشار السوق الموازية- السوق السوداء لتجار العملة- التى تواجه مصر خلال آخر عامين.

وبحسب جولدمان ساكس، يأتى هذا التعديل الإيجابى فى توقعاته بعد أن رجح وجود عجز فى التمويل قدره ١٣ مليار دولار والتى اقترح وقتها سدها من خلال مبيعات الأصول والتمويل الخارجى البديل قبل التطورات الأخيرة.

وأضاف جولدمان ساكس، أن استثمار الإمارات فى مشروع رأس الحكمة على الساحل الشمالى لمصر، والذى أعقبه بعد فترة وجيزة تعويم الجنيه وتوقيع اتفاقية على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولى للحصول على تسهيل صندوق موسع معزز، قد أدى إلى تغيير كبير فى توقعات التمويل.

«البنك الأهلى» يوفر خدمة التحصيل الإلكترونى لعملاء «النساجون الشرقيون»

كتبت- منال عمر:

وقع البنك الأهلى المصرى بروتوكول تعاون مع شركة النساجون الشرقيون بهدف توفير خدمة التحصيل الإلكترونى عبر الموقع الإلكترونى والتطبيق لدى الشركة.

وبحسب بيان من البنك، قال يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، إن ذلك البروتوكول يأتى دعمًا للشمول المالى الذى يتبناه البنك وتفعيلاً لاستراتيجية البنك الساعية للوصول إلى كافة شرائح المجتمع.

وأوضح أن حرص البنك الأهلى على تشجيع حاملى البطاقات البنكية على استبدال تعاملاتهم النقدية باستخدام القنوات البديلة التى يوفرها البنك مع إمكانية قبول جميع بطاقات الدفع الإلكترونى فى تنفيذ تلك التعاملات الخاصة بشركة النساجون الشرقيون.

وأضاف أن تزايد معدلات تعامل العملاء بالوسائل الرقمية بشكل ملحوظ فى الفترات الأخيرة ساهم فى تقليل التعامل النقدى مراعاة لمعايير الصحة العامة، وهو ما يعكس التطور فى تلك الوسائل وثقة العملاء فيما يتيحه البنك من قنوات إلكترونية لتسهيل تعاملاتهم المالية بأعلى معدلات الأمان.

وقالت ياسمين خميس رئيس مجموعة النساجون الشرقيون للسجاد إن هذه الشراكة الجديدة مع البنك الأهلى تعد خطوة استراتيجية فى تطوير عمليات الشركة وتحسين تجربة عملائها.

وأوضحت أن هذا التعاون يتيح للعملاء خيارات بديلة للدفع والتحصيل الإلكترونى والذى من جانبه يوفر الحلول المالية الرقمية المبتكرة التى تلبى احتياجاتهم المتنوعة، مما يساهم بشكل فعال إلى خلق تجربة أكثر فاعلية للعملاء.

كما يساهم فى تعزيز مكانة النساجون الشرقيون كشركة رائدة فى صناعة السجاد والموكيت، بحسب ياسمين فريد.

وقال كريم سوس الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلى المصري، إن هذا التعاون يهدف إلى زيادة معدل استخدام البطاقات الائتمانية على بوابة الدفع الإلكترونى الخاصة بالبنك مما يدعم سوق التجارة الالكترونية فى السوق المصرية، ويساهم بشكل كبير فى نشر ثقافة استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية والتحول لمجتمع أقل اعتمادًا على النقد، وذلك من خلال حملات ترويجية بالتعاون مع شركة النساجون الشرقيون.

وأكد على حرص البنك الأهلى المصرى على تشجيع الصناعات الوطنية والمنتج المحلى لدعم الاقتصاد القومي.

«هشام عز العرب» عن سعر الدولار: « على الطريق السليم.. بشرط»

كتبت- منال عمر:

أعلن هشام عز العرب رئيس مجلس إدارة البنك التجارى الدولى «CIB» عن رؤيته حول سعر الدولار العادل والإصلاحات الاقتصادية بعد مرور أسبوع على تحرير سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

وقال عز العرب فى تويتة له على منصة «إكس» تويتر سابقا، بعد مرور أسبوع على تحرير سعر الصرف «أقدر أقول إحنا على الطريق السليم بشرط استمرار توافر السيولة بيع أو شراء.

وأشار إلى سعر الدولار قائلا « أما السعر يطلع أو ينزل ده مش هدف فى حد ذاته، هيطلع و هينزل طبقا للعرض والطلب ومازال الوقت مبكرا للتحدث عن سعر الدولار العادل".

يوم الأربعاء قبل الماضى أعلن البنك المركزى المصرى تحرير سعر صرف الجنيه ليخضع لآلية العرض والطلب فى تحديد قيمته بهدف القضاء على فجوة سعر الصرف والقضاء على السوق الموازية- السوق السوداء لتجارة العملة.

وارتفع متوسط سعر الدولار رسميا فى البنوك من ٣٠,٩٤ جنيه يوم الثلاثاء قبل الماضى إلى نحو ٥٠ جنيها يوم الأربعاء قبل الماضى قبل أن يبدأ فى التراجع إلى نحو ٤٧,٧٨ جنيه بنهاية تعاملات البنوك اليوم الخميس.

وأكد هشام عز العرب أن»الإصلاح طريق بدأنا خطواته الأولى بنجاح ولكنه لا يزال فى بدايته، ولكن خلينى أقول أن أول مقياس للنجاح تحقق بتوفر السيوله فى مساراتها الشرعيه (سوق صرف واحد)».

وتابع «يتبقى الهدف الأسمى لاستقرار حياه الدول والشعوب، وهو استهداف التضخم و ده هينجح فى الأساس من خلال السيطره على الإقتراض و العجز الكلى للموازنه العامة، ده وقت (assets monetization) وتخفيض الدين العام و تصفية حساب السحب على المكشوف لدى المركزي».

CIB يتيح فتح حسابات عبر الموقع الإلكترونى

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك التجارى الدولى CIB فتح خدمة فتح الحساب عبر الموقع الإلكترونى للعملاء الجدد المصريين بهدف توفير وتيسير تقديم الخدمة. وبحسب بيان للبنك، تتيح الخدمة مزايا لعملاء البنك الجدد هي:

-الحل الأمثل لتقليل الوقت الذى يقضيه العميل داخل الفرع، حيث أن له الأولوية فى قائمة الانتظار ويتمكن من استكمال إجراءات فتح الحساب بسهولة.

-سهل الاستخدام حيث تم تصميم نموذج طلب فتح الحساب ليكون سهل الاستخدام.

-إمكانية الوصول:

أ. يمكن الوصول إليها فى أى وقت وفى أى مكان.

ب. إتاحة خدمة الزيارات المنزلية أو المكتبية لعملاء البنك من قطاعات Plus وWealth وكبار السن من جميع قطاعات الأفراد فى نطاق القاهرة والجيزة فقط، بناءً على اختيار العميل.

وحدد البنك العملاء المؤهلين للاستفادة من هذه الخدمة:

- عميل جديد فى البنك للمصريين فقط
- العمر: من سن ١٦+.

-قطاع الأفراد للحسابات : Prime, Plus and wealth

وحدد البنك أنواع الحسابات المقدمة إلكترونيًا:

-حسابات التوفير اليومية Everyday Savers بالجنيه المصري، وحسابات Savers، بالجنية المصرى والدولار الأمريكي، والجنيه الإسترليني، واليورو.

بعد قرارات المركزى المصري ..

10 بنوك ترفع حدود الانفاق الدولى ببطاقات الائتمان

كتب : ياسر جمعه

فى أعقاب القرارات التى اتخذها البنك المركزى المصرى باجتماعه الاستثنائي، قام عدد من البنوك بتعديل حدود الإنفاق الدولى على بطاقات الائتمان بهدف تسهيل العمليات المالية للعملاء بعد زيادة تدفق السيولة الدولارية فى الفترة الأخيرة. فى هذا التقرير، سنستعرض أبرز التغييرات التى طرأت على حدود بطاقات الائتمان فى تلك البنوك.

البنك الأهلى المصري:

قام البنك الأهلى بتحديث حدود السحب النقدى والمشتريات على بطاقات الائتمان للاستخدام خارج مصر حسب نوع البطاقة. أصبحت حدود بطاقات «فيزا كلاسيك - ماستركارد ستاندرد - ماستركارد مصر للطيران» تعادل ٢٥٠٠ جنيه بدلاً من ١٥٠٠ جنيه للسحب النقدي، وتعادل ٢٥ ألف جنيه بدلاً من ٧ آلاف جنيه للمشتريات. كما ارتفع الحد على بطاقات «فيزا الذهبية - ماستركارد تيتانيوم» إلى ٣٥٠٠ جنيه للسحب النقدى بدلاً من ٢٠٠٠ جنيه، و٣٧,٥ ألف جنيه بدلاً من ١٥ ألف جنيه للمشتريات. ورفع البنك أيضًا حدود الإنفاق الدولى على بطاقات الائتمان «ماستركارد وورلد - فيزا سيجنتشر - ماستركارد وورلد إيليت - فيزا إنفينيتي» لتصل إلى ١٦٠ ألف جنيه بدلاً من ٨٥ ألف جنيه للمشتريات، و٧٥٠٠ جنيه بدلاً من ٤٥٠٠ جنيه للسحب النقدي.

بنك مصر:

قام بنك مصر أيضًا بتعديل حدود الإنفاق الدولى على بطاقات الائتمان المختلفة. أصبحت حدود بطاقة «الذهبية - الذهبية الإسلامية» ١٠ آلاف جنيه للمشتريات بدلاً من ٦ آلاف جنيه و٣ آلاف جنيه للسحب النقدي. كما ارتفعت حدود المشتريات الدولية لبطاقة «التيتانيوم - التيتانيوم الإسلامية» إلى ٢٥ ألف جنيه بدلاً من ١٠,٥ ألف جنيه، و٣ آلاف جنيه للسحب النقدي. وبالنسبة لحدود الإنفاق الدولى لعمتقارب على البنوك الأخرى، فقد قام بنك مصر بزيادة حدود الإنفاق الدولى على بطاقات٤/٢ الائتمان وتحديداً بطاقات «فيزا بلاتينيوم» و «ماستركارد بلاتينيوم» لتصل إلى ٥٠ ألف جنيه للمشتريات بدلاً من ٣٠ ألف جنيه، و٥ آلاف جنيه للسحب النقدي.

البنك التجارى الدولى:

رفع البنك التجارى الدولى حدود الاستخدام على جميع البطاقات الائتمانية داخل وخارج مصر وفقًا لنوع كل قطاع، إذ يصل الحد الشهرى للسحب النقدى لعملاء «برايم» لما يعادل ٣٥٠٠ جنيه بدلًا من ألفى جنيه، وللمشتريات ٧٥ ألفا بدلًا من ٢٥ ألفا و٥٠ ألف بدلًا من ٣٥٠٠ جنيه داخل مصر.

كما رفع البنك الحد الشهرى للسحب النقدى خارج مصر لقطاع «بلس» ليصل إلى ٥ آلاف جنيه بدلًا من ٣ آلاف و١٢٥ ألفًا بدلًا من ٥٠ ألف جنيه للمشتريات، وداخل مصر ما يعادل ٥٠ ألفا بدلًا من ٧,٥٠٠ جنيه. وارتفعت حدود الاستخدام الدولى للسحب الشهرى لعملاء قطاع «ويلث» لتصبح ٨ آلاف جنيه بدلًا من ٥ آلاف و١٧٥ ألفا بدلًا من ١٠٥ آلاف للمشتريات، وداخل مصر ٥٠ ألفا بدلًا من ١٠ آلاف جنيه. فيما أصبح الحد الشهرى للسحب النقدى خارج مصر لعملاء قطاع «برايفت» نحو ١٠,٥ ألف جنيه بدلًا من ٦٥٠٠ جنيه و٢٠٠ ألف جنيه بدلًا من ١٧٥ ألفا للمشتريات، وداخل مصر ٥٠ ألفا بدلًا من ١٢٥٠٠ جنيه. وزاد الحد الشهرى للسحب النقدى لقطاع «بيزنس بانكينج» ليصل إلى ٤ آلاف بدلًا من ٢٥٠٠ جنيه وللمشتريات نحو ١٢٥ ألفا بدلًا من ٨٥ ألف جنيه وداخل مصر ٥٠ ألف بدلًا من ١٠ آلاف، كما رفع الحد الشهرى أيضًا لقطاع «كوربوريت» ليصل إلى ٤ آلاف جنيه بدلًا من ٢٥٠٠ جنيه للسحب النقدى و١٧٥ ألف جنيه بدلًا من ١٣٠ ألفا للمشتريات، وداخل مصر٥٠ ألفا بدلًا من ١٢٥٠٠ جنيه.

البنك العربى الأفريقى الدولى:

البنك العربى الأفريقى رفع الحد اليومى والشهرى للسحب النقدى خارج مصر لعملاء بطاقة «فيزا جولد» لتصبح ما يعادل ١٠ آلاف جنيه، وللمشتريات ٥٠ ألفا، كما رفع الحد اليومى والشهرى للسحب النقدى لبطاقة «ماستركارد تيتانيوم» لتصبح أيضًا ١٠ آلاف و١٠٠ ألف جنيه للمشتريات. وزادت حدود الاستخدام الدولى للسحب النقدى اليومى والشهرى لعملاء «فيزا بلاتينيوم» لتصبح ما يعادل١٠ آلاف جنيه و١٢٠ ألفا للمشتريات، وأصبح الحد اليومى والشهرى للسحب النقدى مصر لعملاء «فيزا سيجنتشر- وورلد إيليت» ٢٥ ألفًا و١٥٠ ألف جنيه للمشتريات. ٤/٣ وبلغ الحد اليومى والشهرى للمعاملات بالعملة الأجنبية داخل مصر ما يعادل ١٠٠٠ دولار لجميع البطاقات.

إى جى بنك:

حدّث إى جى بنك حدود المشتريات والسحب النقدى الدولى لتصبح ٢٠٠ دولار للمشتريات و٢٥ دولارًا للسحب النقدى للبطاقة «الكلاسيك» وللبطاقة «التيتانيوم» ١٥٠٠ دولار للمشتريات و٢٥ دولارا للسحب النقدى، وألفى دولار للشراء و٢٥ دولارا للسحب النقدى للبطاقة «البلاتينيوم» و٢,٥٠٠ دولار للمشتريات و٢٥ دولارًا للسحب النقدى و١٢٠ ألفا للمشتريات.

مصرف أبوظبى الإسلامي:

رفع مصرف أبو ظبى الإسلامى حد استخدام بطاقات المشتريات المغطاة خارج مصر ليصل إلى ٣,٥٠٠ دولار لجميع البطاقات و ٥٠ دولار للسحب النقدى لكل من البطاقة الكلاسيك/ الجولد/التيتانيوم/ البيزنس و ١٠٠ دولار للبطاقة البلاتينيوم.

البنك الأهلى المتحد:

البنك الأهلى المتحد عدّل حدود المشتريات والسحب النقدى للبطاقة الائتمانية خارج مصر، فارتفعت حدود البطاقات التى لا تتطلب تقديم مستندات لتصل إلى ما يعادل ٩٨٣٠ جنيها للمشتريات سواء كانت يوميًا أو شهريًا للبطاقة «الكلاسيك» وما يعادل ١٤٧٤٥ جنيها للبطاقة «الجولد» وما يعادل ٢٤٥٧٥ جنيهًا للبطاقة «البلاتينية». وحدّث أيضًا البنك حدود البطاقات الائتمانية التى تتطلب تقديم مستندات لتصل إلى ما يعادل ١٠٠٠ جنيه للسحب النقدى و ما يعادل ٣٠ ألفا للمشتريات للبطاقة «الكلاسيك» وما يعادل ٢٠٠٠ جنيه للسحب النقدى للبطاقة «الجولد» و٥٠ ألفًا للمشتريات. وسجلت حدود البطاقة «البلاتينية» ما يعادل ١٠ آلاف جنيه للسحب النقدى و١٢٠ ألفا للمشتريات.

التجارى وفا بنك:

أعلن التجارى وفا بنك تعديل حدود السحب والشراء الدولية ببطاقات الائتمان، حد الشراء الدولى الشهرى من دون تفعيل حدود الإنفاق الدولية، ما يعادل ١٠٢٠٠ جنيه للبطاقة الذهبية ونحو ٤ / ٤ ٢٠٤٠٠ جنيه للبطاقة البلاتينية ، وما يعادل ٣٠٦٠٠ جنيه للبطاقة بريفية. وسجل حد الشراء والسحب الدولى الشهرى عند طلب تفعيل حدود الإنفاق الدولية، ما يعادل ٢٧٥٠٠ للمشتريات و٢٥٠٠ للسحب النقدى للبطاقة الذهبية، وما يعادل ٥٦ ألفا للمشتريات و٤ آلاف جنيه للسحب النقدى للبطاقة البلاتينية، وما يعادل ١٩٥ ألفا للمشتريات و٥ آلاف جنيه للسحب النقدى للبطاقة بريفية.

كريدى أجريكول:

بنك كريدى أجريكول قرر تعديل حدود الاستخدام الدولى على البطاقات الائتمانية داخل وخارج مصر. فسجلت الحدود داخل مصر للبطاقة الذهبية ما يعادل ٦ آلاف جنيه والبلاتينية والشركات ما يعادل ٢٠ ألف جنيه ونحو ٤٠ ألف جنيه لبطاقة إنفينيتي. وبالنسبة لحدود السحب والمشتريات فى حالة السفر خارج مصر فسجلت ما يعادل ٣٠ ألف جنيه للمشتريات للبطاقة الذهبية ونحو ٢٢٠٠ جنيه للسحب النقدى، فيما سجلت البطاقة البلاتينية والشركات ما يعادل ١٠٠ ألف جنيهًا للمشتريات ونحو ٣١٠٠ جنيه للسحب النقدى، أما بطاقة إنفينيتى فسجلت ما يعادل ٢٠٠ ألف جنيه للمشتريات وونحو٤٦٠٠ جنيه للسحب النقدى.

بنك الإمارات دبى الوطنى:

أوضح بنك الإمارات دبى الوطنى أنه سيتم منح كل من البطاقات المضمونة وغير المضمونة حدود شراء شهرية دولية بقيمة ١٥ ألف جنيه لبطاقات التيتانيوم/ فيزا جولد، و٣٠ ألف جنيه لبطاقات البلاتينيوم، و٥٠ ألفًا لبطاقات الوورلد والشركات. وأشار إلى أنه سيتم منح كل من البطاقات المضمونة وغير المضمونة حدود نقدية شهرية دولية بقيمة ٥ آلاف جنيه لبطاقات التيتانيوم/ فيزا جولد، و٧,٥ ألف جنيه لبطاقات البلاتينيوم، و١٠ آلاف جنيه لبطاقات الوورلد والشركات. ولفت إلى أنه فى حالة البطاقة المضمونة، لن يتم منح الحد الدولى إلا إذا كان العميل من عملاء الخدمات المصرفية المميزة، إضافة الى وجود مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه بالحساب الجارى أو التوفير أو الجارى التصاعدى أو شهادات الادخار أو الودائع.

2.34 مليار جنيه من «مؤسسة التضامن» للمشروعات متناهية الصغر فى 2023

كتبت- منال عمر:

أعلنت مؤسسة التضامن، المتخصصة فى تمويل المشروعات متناهية الصغر للسيدات، زيادة حجم تمويلات الشركة بنسبة ٢١% خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوى ليسجل نحو ٢,٣٤ مليار جنيه.

وبحسب بيان للمؤسسة، أن مؤشرات الأداء أظهرت قفزة فى محفظة التمويلات القائمة بنسبة ٢% لتسجل نحو ١,٣١١ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، مقارنة بنحو ١,٠٧٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢، وذلك تأكيدًا على توسعها فى إتاحة التمويلات لتعزيز الشمول المالى والنمو الاقتصادي.

وقالت ريهام فاروق الرئيس التنفيذى لمؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، إن استمرار المؤسسة فى الحفاظ على تحقيق مؤشرات أداء إيجابية جاء على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة على مدار الفترة الماضية، وهو ما يؤكد قوة ومتانة الاقتصاد المصرى وقدرته على مواجهة التحديات المختلفة والصدمات الخارجية.

وأوضحت أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يساهم فى دعم النشاط الاقتصادي، وزيادة الإنتاج المحلي، وتوفير فرص العمل المستدامة.

وأوضحت ريهام فاروق، أن استمرار المؤسسة فى التوسع بإتاحة التمويلات يهدف إلى الوصول إلى كافة السيدات صاحبات المشروعات لتمكينهن من توسيع أنشطتهن خلال الفترة المقبلة، عبر حزمة من البرامج التمويلية التى تتضمن «التمويل الجماعى والتمويل الفردى وتمويل فرصة وتمويل الأسرة والتمويل الذهبي»، بالإضافة إلى الحلول والخدمات غير المالية.

وقال كريم جمعة المدير المالى لمؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، إن محفظة التمويلات التراكمية وصلت إلى أكثر من ١٠,٥ مليار جنيه على مدار نحو ٢٥ عامًا، لصالح ٢,٢ مليون سيدة.

وأوضح أن عدد فروع المؤسسة وصل لـ ١١٢ فرعًا فى ١٤ محافظة على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى ٣ فروع متنقلة لتقديم خدمات المؤسسة على نطاق أوسع والوصول إلى مختلف شرائح العميلات.

وأضاف جمعة، أن مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر أصدرت ٧٥٩٣ كارت ميزة للعميلات «كمقدم خدمة» بالتعاون مع البنك الأهلى المصرى خلال ٢٠٢٣، ليصل بذلك إجمالى كروت ميزة المصدرة إلى نحو ١٢٥,١٥ ألف كارت بنهاية ٢٠٢٣، وذلك فى إطار تعزيز الشمول المالي.

للمرة الثانية منذ التعويم..

تراجع سعر الفائدة على أذون الخزانة بالجنيه 2.4 %

كتبت- منال عمر:

سجل متوسط سعر الفائدة انخفاضا جديدا على أذون الخزانة بالجنيه المصرى بنسبة ٣٨, ٢% و٤٣, ٢% على أجل ٣ شهور (٩١ يوما) و٩ شهور (٢٧٣ يوما) على التوالى فى ثانى عطاء له بعد تحرير سعر الصرف الأحد الماضي.

يأتى ذلك بعد انخفاض سعر الفائدة على عطاء أجل سنة بنسبة ١٦, ٢% فى عطاء الخميس الماضى الذى هبط إلى ١٤, ٣٠% وسط إقبال كبير من المستثمرين.

كان البنك المركزى المصرى رفع سعر الفائدة ١% فى اجتماع استثنائى للجنة السياسة النقدية يوم الأربعاء قبل الماضى ليسجل لديه ٢٥, ٧% للإيداع و٢٥, ٨% للإقراض بهدف احتواء الضغوط التضخمية الناجمة من قرار تحرير سعر الصرف.

وأظهرت بيانات البنك المركزى المصري، أن متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة أجل ٣ شهور سجل بعد الانخفاض ٨٣, ٧% فى عطاء أمس الأحد مقارنة بنحو ٠,٢% يوم الأحد من الأسبوع الماضي.

فيما تراجع متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة أجل ٩ شهور إلى نحو ٠٤, ٩% أمس الأحد من نحو ٤٧, ١% يوم الأحد قبل الماضي، وفق بيانات المركزي.

وباع البنك المركزى المصرى بالنيابة عن وزارة المالية أمس أذون خزانة أجل ٩ شهور بنحو ٩٥,٩١ مليار جنيه بما يقارب ٣ أمثال المطلوب عند ٢٥ مليار جنيه، وسط حجم طلبات شراء من المستثمرين تجاوزت نحو ٣٤٨ مليار جنيه.

فيما باع المركزى أذون خزانة أجل ٣ شهور بنحو ٢٥ مليار جنيه وفق المستهدف، من أصل نحو ١٥٠ مليار جنيه طلبات شراء مقدمة بين المستثمرين.

وأذون الخزانة تعد أحد الأدوات المالية التى تلجأ لها الحكومة بهدف جمع سيولة من البنوك مقابل سعر فائدة لتغطية مصروفاتها بسبب عجز الموازنة.

بسبب إعادة تقييم الأسهم وتبديد آمال المضاربين..

«موجة تصحيحية» تعصف بالبورصة المصرية

عمليات جنى أرباح سريعة من المؤسسات والصناديق بعد ارتفاعات السوق بالربع الأول

كتب: محمد ربيع

هوت مؤشرات البورصة المصرية على نحو حاد لدى إغلاق تعاملات الاثنين الماضي، وسط عمليات بيع مكثفة من شرائح من المستثمرين على الأسهم فى قطاعات السوق المختلفة، إذ خسر رأس المال السوقى نحو ١٣٣ مليار جنيه لينهى التعاملات عند مستوى ١,٩٠٥ تريليون جنيه.

وواصل مؤشر الأسهم القيادية «إيجى إكس ٣٠» خسائره للجلسة الثانية على التوالى وأغلق منخفضا ٦,٣٪، فى أكبر تراجع منذ ٣١ يناير الماضي، متأثرًا بخسائر طالت جميع الأسهم تقريبًا.

وفسر خبراء بأسواق المال لـ«البورصجية»، أسباب التراجع الحاد لمؤشرات البورصة خلال جلستى الأحد والاثنين الماضيين، مرجعين ذلك إلى مبيعات مكثفة خاصة من قبل الصناديق والمؤسسات المحلية، يرجع فى المقام الأول إلى تزايد التوقعات والمؤشرات باستمرار هبوط سعر الدولار فى السوق الرسمى بالبنوك.

مبيعات مكثفة من الصناديق والمؤسسات

وأكد معتصم الشهيدي، خبير أسواق المال، أن التوقعات بهبوط الدولار تزايدت بعد نجاح مصر فى توقيع اتفاق مع الاتحاد الأوروبى الأحد الماضى بقيمة ٨ مليارات دولار، وسبقها اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولى بذات القيمة بجانب ١,٢ مليار دولار من صندوق الاستدامة البيئية ونحو ٣ مليارات دولار من البنك الدولى وسبق كل ذلك صفقة الـ ٣٥ مليار دولار من مشروع تطوير وتنمية منطقة رأس الحكمة مع دولة الإمارات.

وأشار «الشهيدي» إلى أن أسهم البورصة شهدت ارتفاعات قياسية على مدار الشهور السابقة لإعلان صفقة رأس الحكمة وسجلت صعودًا قياسيًا للمؤشرات لمدة زادت عن ١٦ شهرًا متتاليًا، وقفز مؤشر السوق الرئيسى «إيجى إكس ٣٠» من مستويات ٩ آلاف نقطة إلى أكثر من ٣١ ألف نقطة دون حدوث تصحيح قوي، موضحًا أن المبيعات المكثفة الخاصة من قبل الصناديق والمؤسسات المحلية، يرجع فى المقام الأول إلى تزايد التوقعات والمؤشرات باستمرار هبوط سعر الدولار فى السوق الرسمى بالبنوك.

وأضاف أن هذا الصعود المتواصل للأسهم والمؤشرات جاء نتيجة التوقعات المستمرة بشأن تحرير سعر صرف الجنيه، ومع ارتفاع سعر الدولار فى السوق الموازية وتجاوزه مستويات ٧٠ جنيهًا، بالإضافة إلى فوضى تقييم السلع التى كانت وصلت إلى أكثر من ٨٥ جنيها للدولار أثر ذلك على حركة الأسهم ورفع تقييمات أسعار الأسهم إلى مستويات مبالغ فيها.

وأشار إلى أن الفترة التى سبقت قرار البنك المركزى بتحرير سعر الصرف قبل أسبوعين كانت شرائح عديدة من المستثمرين والأفراد العاديين يبحثون عن أداة تحوط ضد استمرار هبوط قيمة العملة فمنهم من ذهب إلى الذهب، ومنهم من وضع أمواله فى الدولار أو العقارات، وهناك شريحة كبيرة وضعت أموالها فى الأسهم، ما دفع بأسعار الأسهم إلى الارتفاع المتواصل وبلوغها مستويات أعلى من تقييماتها نتيجة كثافة الطلب.

تبديد آمال المضاربين

واستكمل خبير أسواق المال، أنه بعد تحرير سعر الصرف بشكل رسمى وهبوطه إلى مستويات ٤٧ جنيهًا ومع إعلان الحكومة عن اتفاقيات بشكل متوالى بمليارات الدولارات، فقد بدد ذلك كل أموال المضاربين فى عودة الدولار للارتفاع مرة أخرى، وبدأت الأسهم فى الهبوط والعودة إلى أسعارها المنطقية وفقا للتقييمات الجديدة على أسعار الصرف الجديدة بالبنوك وليس أسعار السوق الموازية، مؤكدًا أن هناك أسهم كانت تتداول على تقييم للدولار بـ ٧٠ أو ٨٠ جنيها، بينما سعر الدولار حاليًا ٤٧ جنيها وهناك توقعات بمزيد من الهبوط لذا تستمر الأسهم فى الهبوط.

عمليات جنى أرباح سريعة

فيما أرجع محمد كمال، خبير أسواق المال، تراجعات الأسهم المصرية إلى عمليات جنى أرباح سريعة من قبل بعض المؤسسات المحلية بعد الارتفاعات القوية التى شهدها السوق فى الربع الأول من العام الجاري.

وأكد «كمال»، أن بعض صناديق الاستثمار المحلية تقوم بعمليات جنى أرباح مع قرب نهاية الربع الأول من ٢٠٢٤ بعد ارتفاعات قوية متتالية شهدتها الأسهم خلال الفترة الماضية، خاصة وأن عمليات البيع الحالية من جانب المؤسسات والصناديق لا تمثل تغييرًا فى الاستراتيجيات.

وأوضح أن المؤشر الرئيسى «إيجى إكس ٣٠» يمكن أن يهبط إلى نقطة ارتكاز عند ٢٨٨٠٠ نقطة قبل معاودة الصعود مجددًا إلى مستوى ٣٥ ألف نقطة، مشيرًا إلى أن تعاملات البورصة خلال الفترة الماضية قبل تحرير سعر صرف الجنيه كانت تتحرك وفقًا لأسعار صرفه فى السوق الموازية حيث يتم تقييم الأصول وفقا لها، وحاليا أصبح الموجود بالبنوك هو السائد ولا يشهد تذبذبًا كبيرًا، ومن ثم لا توجد طفرات سعرية فى الأسهم.

وأكد خبير أسواق المال، أن المستثمرين المصريين ما زالوا يتحوطون من التضخم باللجوء إلى البورصة من خلال شراء الأسهم أو أدوات الدين.

السوق غير مستقر

بينما رأت حنان رمسيس خبيرة أسواق المال، أن تراجع مؤشرات البورصة بهذه المستويات كان بسبب مبيعات المؤسسات المحلية والتى أثرت بالسلب على أداء سوق الأسهم، خاصة وأن السوق غير مستقر منذ فترة نتيجة أن بعض الأسهم كانت مقيمة بسعر الدولار فى السوق الموازية، وبعد تراجعه انخفض تقييم هذه الأسهم.

وأوضحت «رمسيس» أن مؤشرات البورصة سجلت هبوطًا حادًا الإثنين الماضي، نتيجة ضغوط بيع مؤسسات الاستثمار المحلية، مضيفة أن ما يحدث من هبوط يعد تصحيحًا فى ظل اتجاه صاعد على المدى المتوسط ويعد جنى الأرباح ظاهرة صحية لما يتمتع به السوق من قوه وثبات عن ذى قبل، ومن المتوقع أن يتركز الشراء فى بعض القطاعات التى متوقع لها الاستفادة من تحرير سعر الصرف.

وأشارت إلى أن ما يحدث فى السوق حاليًا دلالة على جنى المستثمرين للأرباح التى حققوها على مدار الارتفاعات المتتالية التى حدثت فى السوق، وهو أمر إيجابى ولا يستدعى القلق، خاصة مع حدوث تحرير سعر سرف الجنيه، وتحول التقييمات العالمية لمصر نحو الإيجابية، فالمناخ الاستثمارى ينتظره العديد من الفرص الواعدة.

موجة جنى أرباح طبيعية

وأكد باسم أبو غنيمة، خبير أسواق المال، أن البورصة المصرية تشهد موجة جنى أرباح طبيعية، وظهور موجة تصحيحية عادية، فالشركات الأكثر تأثيرًا على المؤشر فى الصعود خلال الفترة الماضية، تشهد عمليات جنى أرباح، وهى ذات وزن نسبى كبير بالمؤشر الرئيسى للبورصة لذلك هبطت البورصة بمعدلات تتجاوز ٦٪.

وأوضح «أبو غنيمة» أن عمليات التصحيح الحالية طبيعية خاصة فى ظل توجه المستثمرين الأفراد لسحب السيولة وضخها فى شهادات بنكية، وكذلك سلوك المؤسسات لتحويل جزء من استثمارات محافظهم بالأسهم إلى أدوات الدخل الثابت فى ظل ارتفاع أسعار الفائدة القياسية.

وأضاف أنه على الرغم من التراجعات العنيفة إلا أن التداولات ما زالت فى مستويات أمنة، مؤكدًا أن الخروج من دائرة الأمان فى حال كسر المؤشر الرئيسى مستوى الدعم عند ٢٩ ألف نقطة لأسفل، لأن أول منطقة دعم تالية هى مستوى ٢٣ ألف نقطة.

«وول ستريت» تدق ناقوس الخطر..

إيقاف مسيرة «تسلا» مع أسهم النمو الساخنة

كتب: محمود نبيل

تضافرت عدة عوامل لإيقاف مسيرة شركة «تسلا»، كإحدى أقوى الشركات صاحبة أسهم النمو الساخنة على مستوى العالم، على رأسها الانخفاض السريع لتوقعات النمو فى «وول ستريت».

وكانت «وول ستريت» أول من دق ناقوس الخطر بشأن شركة «تسلا» بداية شهر مارس الجاري، وتحديدًا بعد سلسلة من العوامل التى رجحت دخول الشركة الأمريكية العملاقة فى هذا المسار، أبرزها الأرقام المخيبة للآمال للشركة فى الصين، وتعطيل الإنتاج فى مصنعها بالقرب من برلين.

وأكد كولين لانجان، أحد كبار محللى شركة «تسلا»، أنه من غير المتوقع أن يكون هناك أى نمو فى حجم مبيعات شركة صناعة السيارات الكهربائية خلال هذا العام، متوقعًا أن يكون الوضع أسوأ فى عام ٢٠٢٥.

ورأى كيفين ويليامز، المحلل المختص فى شؤون السيارات الكهربائية، خلال مقاله فى موقع «InsideEVs» المعنى بالصناعة نفسها، أن السبب الرئيسى فى هذا الهبوط يرجع بشكل رئيسى إلى تأخر إيلون ماسك عن تلبية مطالب المشترين الراغبين فى الحصول على سيارات كهربائية بأسعار مناسبة.

وأشار إلى تقارير استثمارية، أكدت أن سيارة «موديل ٢»، التى يراهن عليها «ماسك» لتلبى تطلعات الجمهور، لن تبدأ عملية إنتاجها قبل عام ٢٠٢٥، ومن ثم لن تُطرح فى

الأسواق قبل عام ٢٠٢٧، وهو ما يعنى تأخر الشركة عن تلبية أحد أهم المتطلبات السوقية فى الوقت الراهن.

ويرجح آدم سرحان، المؤسس والرئيس التنفيذى لشركة ٥٠ بارك للاستثمارات، خلال مقابلة مع وكالة «بلومبرج» الأمريكية، أن السوق فى الوقت الراهن يشير إلى أن تسلا لا تستحق هذا التقييم المرتفع، مؤكدًا أن هناك حاجة ماسة إلى وجود محفز صعودي، لتستعيد الشركة حماسة السوق نحو إنتاجها.

ومن بين العوامل الرئيسية التى أسهمت فى فقدان «تسلا» ميزتها الرئيسية كإحدى أبرز الشركات على مستوى النمو، إصدار معهد التأمين الأمريكى للسلامة على الطرق السريعة «IIHS»، نتائج دراسة بحثية جديدة حول مدى فاعلية تكنولوجيا «الطيار الآلي» والقيادة الذاتية الكاملة فى السيارات الحديثة.

وخلصت الدراسة، التى سلطت وكالة «رويترز» الضوء على نتائجها، إلى أن هذه الأنظمة المتطورة لا تبدو فعّالة ولا فائدة منها فى العالم الحقيقي، وذلك استنادًا إلى بيانات رسمية تتعلق بالحوادث.

وأكد رئيس معهد التأمين على الطرق السريعة، ديفيد هاركي، لرويترز، أن وجود أنظمة القيادة الآلية لم يسهم بأى شكل فى خفض مطالبات الأفراد لشركات التأمين بتعويضات عن الحوادث، موضحًا أن النسبة ظلت كما هى ذاتها بين السيارات العادية والأكثر تقدمًا المزودة بتلك الأنظمة.

وحاولت شركة «تسلا»، على لسان رئيسها التنفيذي، التعامل مع الآثار الناتجة عن ذلك التقرير، إذ أكد «ماسك» أن سيارات الشركة التى تعمل بنظام الطيار الآلى هى أكثر أمانًا بنحو ١٠ مرات من المتوسط العادى بالولايات المتحدة، وأكثر أمانًا بـ٥ مرات فى حال عدم تفعيل النظام بسيارات تسلا.

وتحقق السلطات الفيدرالية بالولايات المتحدة فيما يقرب من ١٠٠٠ حادث مروري، كان نظام الطيار الآلى الخاص بسيارات تسلا حاضرًا فيها. ومن المقرر أن تنظر المحكمة العليا بولاية كاليفورنيا خلال أيام قضية تورط النظام الآلى بسيارات تسلا فى تلك الحوادث.

وبخلاف تقرير المعهد الأمريكي، تواجه «تسلا» أيضًا أزمات سوقية أخرى، دفعت محللين لتوقع مزيد من الانهيار على مستوى القيمة السوقية للشركة، لا سيما فى ظل منافسة قوية من جانب من الشركات الصينية، التى نجحت فى الحصول على حصة أكبر من سوق السيارات الكهربائية العالمية، حسب شبكة «سى إن إن» الأمريكية.

ويرى محللو الشبكة الأمريكية أن «تسلا» تواجه ظروفًا سوقية لم تعهدها من قبل، خاصةً مع زيادة المنافسين فى مجال صناعة السيارات الكهربائية، وهو الأمر الذى أدى إلى انخفاض أسهمها بأكثر من ٦٠٪، من أعلى مستوى لها عند ٤٠٧ دولارات عام ٢٠٢١.

مؤشر « إيجى اكس 30»

هناك توازن بين القوى الشرائية والبيعية مـأدى الى تحركه فى اتجاه عرضى على المدى القصير ليكون حده السفلى حول مستويات ٢٩٥٠٠ نقطة والذى يعد مستوى الدعم الرئيسى وحده العلوى حول مستويات ٣٤٥٠٠ نقطة والذى يعد مستوى المقاومة الرئيسية له

لذلك ننصح المستثمرين قصيرى الاجل بالمتاجرة بين الحدود السعرية أما السيناريو البديل ففى حالة كسر مستويات الدعم الرئيسى حول مستويات ٢٩٥٠٠ نقطة يتحول اتجاه المؤشر الى هابط أما فى حال اختراق المؤشر مستويات ٣٤٥٠٠ نقطة لأعلى يتحول اتجاه المؤشر الى صاعد

المؤشر السبعينى

مازالت القوى البيعية هى المسيطرة على أداء المؤشر على المدى القصير جدا من أسبوع إلى ٣ اسابيع ليتحرك المؤشر فى اتجاه هابط ليكون لديه مستهدف على المدى القصير الاجل جدا حول مستويات ٦٦٠٠ نقطة

وننصح المستثمرين قصيرى الاجل بإستخدام الحركات الصاعدة للبيع على أن يكون السيناريو البديل فى حال صعود المؤشر مرة أخرى أعلى مستويات ٧٢٠٠ نقطة ليتحول الاتجاه العام الى عرضى على المدى القصير الاجل جدا

أما على المدى المتوسط فنجد أن القوى الشرائية هى المسيطرة على المؤشر مأدى الى تحركه فى اتجاه صاعد ليكون المستهدف الاول حول مستويات ٧٦٠٠ نقطة والمستهدف حول مستويات ٨٢٠٠ نقطة على المدى المتوسط

سهم أوراسكوم كونستراكشون

هناك توازن بين القوى الشرائية والبيعية مأدى الى تحركه فى اتجاه عرضى على المدى القصير ليكون الحد السفلى حول مستويات ٢٨٠ جنيه وحده العلوى حول مستويات ٣٤٠ جنيه لذلك ننصح المستثمرين بالمتاجرة بين الحدود السعرية

أما السيناريو البديل فى حال كسر مستويات الدعم الرئيسية ٢٨٠ جنيه لأسفل ليتحول الاتجاه الى هابط أو كسر المقاومة الرئيسية ليتحول الاتجاه الى صاعد

سهم السويدى اليكتريك

مازال هناك توازن بين القوى الشرائية والبيعية مـأدى الـى تحركه فـى اتجـاه عرضى على المدى القصير حده الفلى حول مستويات ٣٩ جنيه وحده العلوى حول مستويات ٤٨ جنيه لذلك ننصح المستثمر قصيرى الاجل بالمتاجرة بين الحدود السعرية أما السيناريو البديل فى حال كسر مستويات ٣٩ جنيه لأسفل ليتحول الاتجاه الى هابط أو اختراق السهم مستويات ٤٨ جنيه لأعلى ليتحول الاتجاه الى صاعد

إعداد / مصطفى رأفت
ceta&cfte رئيس قسم التحليل الفنى بشركة ميراج لتداول الأوراق المالية

«عمرو القاضى» فى حوار لـ«البورصجية»:

خطط تطوير غير مسبوقة للتنمية السياحية فى مصر

جذب ٢٠ مليون سائح خلال ٥ سنوات وزيادة الغرف الفندقية ٥٠ ألف غرفة

كتب: خالد خليل

كشف عمرو القاضى الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للتنشيط السياحي، عن انتعاش قطاع السياحة وزيادة أعداد السائحين الوافدين إلى مصر خلال عام ٢٠٢٣ ، حيث لامست أعداد الوافدين من الخارج لغرض السياحة حاجز الـ١٥ مليون سائح، لتحقق مصر أرقامًا قياسية وغير مسبوقة.

ووفقا لرصد مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار لرئاسة مجلس الوزراء فإنه تم رصد نمو كبير فى إيرادات مصر من القطاع السياحي، حيث نمت بنسبة ٢٥,٧٪ لتسجل نحو ١٠,٣ مليارات دولار حتى شهر سبتمبر ٢٠٢٣ بزيادة ٢٥,٧٪ عن إيرادات الفترة ذاتها من ٢٠٢٢، والتى بلغت ٨,٢ مليار دولار

فى السياق أكد عمرو القاضى رئيس هيئة التنشيط السياحي، فى حوار لـ«البورصجية» أن مصر تعمل بشكل غير مسبوق ضمن خططها التطويرية للقطاع السياحى مع القطاع الخاص عن آليات للتنمية السياحية فى مصر، لتحقيق خطة جذب ٣٠ مليون سائح مستهدف خلال السنوات الخمس القادمة وزيادة الغرف الفندقية بنحو ٥٠ ألف غرفة خلال الفترة نفسها.

القاهرة «شكل تانى» مع «كايرو سيتى بريك» وممشى النيل ومسارات العصور الوسطى

معدلات مرتفعة

وأشار «القاضي» إلى الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السياحى وفقًا للرؤية الوطنية ٢٠٣٠ وهدفها زيادة معدلات الحركة السياحية الوافدة بنسبة تتراوح ما بين ٢٥٪- ٣٠٪ سنويًا؛ للوصول إلى ٣٠ مليون سائح بحلول عام ٢٠٢٨.

مشيرا الى أن المؤشرات الرقمية لعام ٢٠٢٤ مبشرة بعد انقضاء الربع الأول – شهر يناير وفبراير ومارس–مسجلاً زيادة فى أعداد الحركة السياحية الوافدة لمصر تفوق ٧٪.

وكشف «القاضي» إن السياح السعوديين سجلوا رقمًا قياسيًا وتصدروا به أعداد جميع الجنسيات لأول مرة خلال شهرى يناير وفبراير ٢٠٢٤ رغم أن القاعدة التى اعتدنا عليها تسجل قدوم الأشقاء السعوديين فى فترات الصيف وليس الشتاء، مما أعطى مؤشرًا على نجاح الخطط والمستهدفات الترويجية الموجهة للسوق السعودى الذى تغير كثيرًا ولم يعد سوقًا عاديًا، حيث اقتربت أعداد السياح السعوديين كثيرًا من حاجز المليون، وتحديدًا ٩٥٠ ألفًا فى عام ٢٠٢٣ متوقعًا زيادة هذا الرقم خلال الفترة المقبلة.

السياحة العربية

وأوضح «القاضي» أن هيئة التنشيط وجميع مكونات القطاع السياحى المصرى يعملون فى تناغم لتحسين مكونات العرض فى المقصد السياحى المصرى واستراتيجية التسويق والترويج، وخاصة فى المنطقة العربية والسعودية على الأخص، حيث تبدلت التوجهات وصعد جيل الشباب واختلفت طلبات السياح والزوار عن الزمن الماضي، ومع بروز الفضاء السحابى والذكاء الاصطناعى وموجات التواصل الاجتماعى .. فقد تغير كل شيء، وبالتاكيد يتبع ذلك تغير فى الخطط والاستراتيجيات فى تنفيذ الحملات الترويجية.

وأشار الرئيس التنفيذى لهيئة التنشيط السياحى فى مصر أن الوجهات السياحية العربية تسعى إلى التعاون والتكامل وليس إلى التنافس ونتجه لتقديم المنتجات السياحية العربية والترويج الإقليمى المشترك لهذا المنتج الذى يمكن أن يقدم للسائحين أكثر من تجربة سياحية مميزة.

تشجيع الاستثمار

وقال «القاضي» إن بلاده تشجع الاستثمارالسياحى بشكل كبير، وتقدم حوافز غير مسبوقة، وهناك العديد من المبادرات وخاصة فى إنشاء الفنادق والمنتجعات، حيث تخفض الدولة قيمة الضرائب بنسب كبيرة حالة إتمام وافتتاح المنتجع أو الفندق فى وقت محدد، وربما يصل إلى نصف النفقات الضريبية، وهذا تحدٍ كبير أمامنا لمضاعفة عدد الغرف الفندقية، بالتعاون بين وزارة السياحة والبنك المركزي، والتى تم إقرارها فى مجلس الوزراء وستدخل حيز التنفيذ قريبًا جدًا.

وجه جديد للقاهرة

وبين «القاضي» أن القاهرة هى أقرب الوجهات المصرية إلى قلوب الأشقاء السعوديين وأكثرها زيارة، ولذلك وضعتها وزارة السياحة والآثار المصرية فى مرمى التطوير الشامل قائلاً: «نحن نسعى لتنويع المنتجات السياحية فى ٢٠٢٤، وأولها القاهرة، وهى المدينة الأكبر فى الشرق الأوسط، وضمن المشروعات الكبرى فى القاهرة مشروع «كايرو سيتى بريك»، وهو مشروع ثقافى هائل، وهو تحويل منطقة آثار القلعة إلى متحف مفتوح، بالإضافة إلى ممشى النيل السياحى والقاهرة الفاطمية، ومسارات العصور الوسطى وبحيرة الفسطاط والقاهرة الخديوية، معلقًا بقوله: «ستشاهدون قاهرة جديدة ومختلفة تليق بحضارتها قريبًا».

حملة ترويجية عربية

وأكد رئيس هيئة التنشيط السياحى بمصر على أن السائح العربى لديه ميزة تميزه عن غيره، أنه يعرف مصر جيدًا وبكافة تفاصيلها والأماكن المشهورة فى مصر، من خلال الدراما المصرية وبعض الأصدقاء له فى مصر، أو من خلال زيارات سابقة له، وبدأ تغيير نمط الزيارة لمصر من سياحة العائلات وإن كان مستمرًا حتى اليوم إلى سياحة الشباب والمغامرين.

وأشار إلى إطلاق حملة ترويجية بعنوان «رمضان فى مصر غير»، تدعو الأشقاء العرب لقضاء شهر رمضان والعيد فى مصر موجهة الى السعودية و الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والمملكة الأردنية الهاشمية، ولمدة ٥ أسابيع، وتتضمن الحملة محتوى مرئيًا يقدمه مؤثرون ومدونون وصناع محتوى عرب ومصريون عن أجواء رمضان وعيد الفطر المبارك التى تتميز بها مصر على مختلف المنصات.

انخفاض الجنيه

وصرح «القاضي» أن تحرير أسعار الصرف وانخفاض قيمة الجنية المصرى يعتبر صفقة للسياح، وبالنسبة لأسعار الفنادق فالمؤشرات تثبت عدم تغيرها وثباتها وإذا زادت الأسعار فهذا بسبب زيادة الطلب كحال جميع الدول، فمثلاً ترتفع أسعار فنادق الرياض عند إطلاق موسم الرياض وتنخفض بعده.

وأعلن «القاضي» عن تدشين الفنادق التراثية وعرضها للمستثمرين من القطاع الخاص فى عام، ٢٠٢٤، بالإضافة إلى العاصمة الإدارية التى تتحول تدريجيًا لتكون وجهة سياحية خلال عامين، ففيها فندق سانت ريجينس وتوليب فى المدينة الرياضة، والعاصمة الإدارية ستكون مركزًا لسياحة الأعمال، وفنية وثقافية على غرار دبى والرياض بسبب الفعاليات التى تقام فيها.

استبعاد حدوث تراجع..

هدنة فى أسعار العقارات

كتبت – صفاء أرناؤوط

أكد عدد من المطورين العقاريين أن الإجراءات الأخيرة التى اتخذتها الحكومة المصرية من تحرير سعر الصرف ورفع الفائدة البنكية وتوقيع اتفاقية رأس الحكمة مع دولة الإمارات كان لها تأثير إيجابى على الاقتصاد المصرى ودعم السوق العقارى المحلى وجذب استثمارات أجنبية.

وفى هذا السياق، قال ضياء الدين فرج، رئيس مجلس إدارة شركة هوم تاون للتطوير العقاري، أن الحكومة اتخذت إجراءات قوية ومتكاملة مع بعضها البعض، وذلك لدعم قوة الاقتصاد المصري، حيث كان آخر هذه الإجراءات إتمام صفقة «رأس الحكمة» وقرارات المركزى بتحديد سعر صرف الجنيه وفقًا لآليات السوق ورفع الفائدة ٦٪.

وأضاف أنه فيما يتعلق بصفقة «رأس الحكمة» فإنها تحقق مزايا قوية ومباشرة لمصر وهى تنمية هذه المساحة الضخمة وتحويلها لوجهة للسائح الأجنبي، بالإضافة إلى دورها فى تنمية الساحل الشمالى بالكامل، كما أن هذه الصفقة وفرت عملة صعبة احتاجها الاقتصاد المصرى وبقوة، حيث بلغت ٣٥ مليار دولار، وكذلك نسبة ٣٥٪ من أرباح المشروع تذهب للجانب المصري، لافتا إلى أن مصر حققت منافع ومكاسب قوية من هذا الاتفاق.

وأشار إلى أن قرارات المركزى عقب توفير سيولة دولارية جاءت بتحرير سعر الصرف وهو ما أدى لسعر عادل للجنيه المصرى مقابل الدولار، وهو السعر الذى ينخفض يوميًا إلى أن يصل إلى قيمة منخفضة، وهو ما يؤثر على انخفاض كل السلع المرتبطة بسعر الدولار، بالإضافة إلى رفع سعر الفائدة لكبح جماح التضخم.

وأوضح، أن هذه القرارات ستؤثر إيجابا على الاقتصاد المصرى بالكامل، كما ستؤثر أيضا على السوق العقارى المصرى وتؤدى لاستقراره، حيث إن جزءًا كبيرًا من المواد الخام التى أدت لارتفاع تكلفة العقارات يتم استيرادها بالدولار، لذا فإن هذه الأسعار تستقر الفترة المقبلة وبالتالى استقرار تكلفة التنفيذ وأسعار البيع.

وتوقع أن يشهد السوق العقارى حالة من الاستقرار خلال الفترة المقبلة، خاصة فى ضوء استقرار الاقتصاد المصري، فهو أحد القطاعات الرئيسية المؤثرة فى الاقتصاد المحلي، كما أن هذه القرارات تمنح الشركات

ضياء الدين فرج

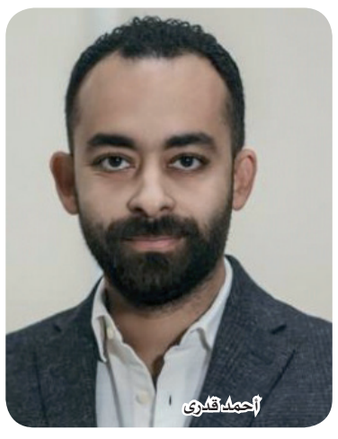

أحمد قدرى

العقارية وضوحا فى الرؤية وقدرة على التسعير للخدمات والمشروعات العقارية وهو ما كان أحد التحديات التى تواجه الشركات خلال الفترة الماضية.

ومن جانبه، قال المهندس أحمد قدرى الرئيس التنفيذى لشركة SAK للتطوير العقارى، أن صفقة رأس الحكمة كان لها مردود ايجابى كبير جدا على الوضع الاقتصادى فى مصر وأحدثت حالة من الاتزان وضبط للسوق والسيطرة على أزمة الدولار وإشارة قوية لقدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وتوقع أن تشهد أسعار العقارات استقرارًا خلال الفترة المقبلة مع الإعلان عن تراجع لعدد من منتجات مواد البناء الأساسية كالحديد وغيرها بعد انهيار العملة الأجنبية فى السوق الموازية وتحرير سعر الصرف والإعلان عن استقطاب استثمارات اماراتية ودخول رؤوس اموال بالعملة الأجنبية إلى البنك المركزى عقب الاعلان الرسمى عن صفقة رأس الحكمة .

وأشار قدرى، أن أسعار العقارات قد تشهد خلال الفترة المقبلة نوعا من الاستقرار لفترة ، ولكن لن تتراجع الأسعار بعد الارتفاعات الأخيرة وذلك نظرا لأن الارتفاعات التى شهدها السوق العقارى خلال الشهور الماضية لم تكن توازى الارتفاعات الكبيرة التى شهدتها المواد الأولية لمدخلات البناء والتى أدت إلى توقف عدد من المطورين عن البيع واحدثت حالة من الضبابية لدى الشركات وعدم قدرتها على التسعير بشكل يتناسب مع الارتفاعات المتوقعة مما جعل البعض يلجأ لوقف البيع حتى اتضاح الرؤية .

وأوضح أنه مع توفير العملة الأجنبية وضبط السوق وزيادة الإنتاج سيحدث نوعا من الاستقرار فى الأسعار وهذا فى حد ذاته أمرا هاما جدا بالنسبة للعملاء والشركات أيضا ، لافتا إلى أنه من الممكن مع استمرار انخفاض أسعار مدخلات البناء قد نرى مرة أخرى تقديم بعض العروض والتسهيلات الخاصة بشراء الوحدات العقارية من قبل الشركات والتى كانت قد اختفت خلال فترة الارتفاعات الكبيرة للأسعار الشهور الماضية .

وطالب بضرورة العمل على تصنيع هذه الاجزاء محليا خلال الفترة المقبلة لتوفير احتياج الشركات من هذه المنتجات وعدم التعرض لأزمات فى حال نقص العملة من توافرها لاستكمال المشروعات ، مؤكدا أن الحكومة المصرية تتخذ خطوات جادة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى وتحديث الصناعة وأن هذا الأمر سيتم النظر له بعين الاعتبار خلال الفترة المقبلة لاهميته للقطاع العقارى باعتباره واحد من أهم القطاعات الاقتصادية اسهاما فى الناتج القومى للدولة.

دراما من وحى التاريخ تحرج الجماعة الإرهابية..

«الحشاشين» .. «بطحة» على رأس الإخوان

كتبت – كريمة سلام

فى القرن الحادى عشر، أسس حسن الصباح فرقة من أكثر المخلصين للعقيدة الإسلامية، هدفهم إلقاء الرعب فى قلوب الحكام والأمراء عرفت لاحقًا باسم «الحشاشين»، والذى تناول مسلسل «الحشاشين» قصة حياته، ويعتبر المسلسل عودة إلى الدراما التاريخية التوعوية التى تكشف أخطر الحركات السرّية والعسكرية التى اشتهرت بالاغتيالات والإرهاب حتى ظهور جماعة الإخوان.

وأغضب مسلسل «الحشاشين» الذى يبث على عدد من الفضائيات المصرية جماعة الإخوان، وقد شنّ ناشطوهم هجومًا ضاريًا على المسلسل وصنّاعه، لأنّه يتضمن إشارات إلى الإخوان، ويكشف الكثير من ممارساتهم، فى سياق تاريخى وفق مقارنات تاريخية بين الجماعتين اللتين يمكن وصفهما بالإرهابيتين.

وتفاعل ناشطون مع المسلسل بشكل واسع، مؤكدين فى تعليقاتهم أنّ المسلسل رغم أنّه تاريخى إلا أنّه يعكس واقعنا مع جماعة الإخوان المسلمين، من حيث التطرف والتشدد ومحاولة الإطاحة بالنظام، والاغتيالات والشائعات والأكاذيب التى تنشر تحت ذريعة نصرة الدين.

وتكشف أحداث المسلسل، الذى يقوم ببطولته الفنان المصرى كريم عبد العزيز، نهج الجماعات الإرهابية والتكفيرية منذ أيام جماعة «الحشاشين»، وتشابه الأفكار بين مؤسس الجماعة «حسن الصباح»، ومؤسس جماعة الإخوان «حسن البنا»، ومبدأ السمع والطاعة الذى يسير على نهجه أنصار الجماعتين الأخطر فى العالم، وكيف نجح مؤسس «الحشاشين» فى إقناع اتباعه بأفكار خاطئة لتبرير جرائمهم، مثلما فعل حسن البنا – مؤسس الإخوان– مع اتباعه.

من ناحيته، رد المخرج بيتر ميمى على الانتقادات الموجهة لمسلسل «الحشاشين»، الذى يتصدر قائمة المسلسلات المصرية فى رمضان ٢٠٢٤، ومنها استخدام اللهجة العامية بدلاً من الفصحى على لسان الشخصيات فى سرد أحداث المسلسل التاريخي.

وقال مخرج «الحشاشين» فى تدوينة نشرها عبر حسابه الرسمى على «فيس بوك»: إن المسلسل تدور أحداثه بين الأتراك والفرس، وحينما قدمه الأتراك استخدموا اللغة التركية، وكذلك النسخة الأمريكية منه كانت باللغة الإنكليزية، ونحن نقدمه فى مصر والترجمة موجودة فى كل بلدٍ يُعرض فيه العمل».

و أكد أن مسلسل «الحشاشين» من وحى التاريخ، وهذا مكتوب نصًا فى التترات، أى أنه ليس وثيقة، وإنما دراما تاريخية، موضحًا أن صناع العمل حاولوا تقديم «خيال لفترة من الفترات فى شكلٍ درامي»، وعن سؤال يتم تداوله منذ انطلاق المسلسل «هل هذا حسن الصباح»؟ أجاب بيتر ميمى قائلاً: «لم يتفق عليه كتاب، لأن المغول احرقوا قلعته وكتبه، وأفكاره، والموجود اجتهاد».

وكشف المخرج أنه تم اختيار هذه الشخصية لتقديم مسلسل عنها لأنها «فذّة، وغريبة، ومستفزة»، لافتًا إلى طريقة تصوير «معجزات الصباح» مؤكداً أنها مقصودة، مع الإشارة إلى أنه لم يكن يصنع «المعجزات»، وقال: إنّ هذا ما سيظهر لاحقًا فى الأحداث، كما سيتم الكشف سر الوجه الذى يظهر لـ«الصباح» باستمرار فى الحلقة الأخيرة من العمل.

يُذكر أن مسلسل «الحشاشين» يشارك فيه عدد كبير من النجوم، أبرزهم كريم عبدالعزيز ونيقولا معوض وفتحى عبدالوهاب، وميرنا نور الدين، وقام بتأليف المسلسل الكاتب عبدالرحيم كمال، و من إخراج بيتر ميمي، واستغرق تصويره عامين، وكان من المقرر عرضه فى رمضان العام الماضي، لكن تم تأجيله إلى هذا العام بسبب تصوير مشاهد من المسلسل فى مالطا وكازاخستان.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

24-3-2024
NO.317

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

على منصة WATCH IT..

المسلسلات العشرة المبشرة بأعلى مشاهدة فى رمضان

كتبت: ليلى أنور

بعد مرور التلت الأول من سباق موسم الدراما الرمضانية ٢٠٢٤، يحظى عرض المسلسلات حاليًا عبر منصة WATCH IT باهتمام كبير من الجمهور، بالرغم من الأعمال الكثيرة التى تشهدها الساحة الفنية، ويشاركوا ببطولتها كبار نجوم الوسط الفني، حيث تم عرض عشرة مسلسلات ما بين التاريخى والكوميدى والدراما والتشويق تصدرها مسلسل «الحشاشين كأعلى نسبة مشاهدة وتذيلها على غير المتوقع مسلسل «صيد العقارب».

«الحشاشين»

يحظى ببطولة الموسم فى المركز الأول فى نسبة المشاهدة مسلسل «الحشاشين» بطولة الفنان كريم عبد العزيز، وشاركه البطولة النجم فتحى عبدالوهاب، أحمد عيد، نيقولا معوض، نضال، إسلام جمال، تأليف عبدالرحيم كمال، إخراج بيتر ميمى.

«الكبير أوى ٨»

ويحتل المركز الثانى لقائمة المسلسلات الأكثر مشاهدة فى دول الخليج مسلسل « الكبير أوى ٨»، بطولة أحمد مكي، محمد سلام، رحمة أحمد، بيومى فؤاد، هشام إسماعيل.

«لحظة غضب»

وجاء فى المركز الثالث مسلسل « لحظة غضب» مكون من ١٥ حلقة، بطولة صبا مبارك، محمد شاهين، محمد فراج، على قاسم، ناردين فرج، سارة عبدالرحمن، ريم خوري، وغيرهم من الفنانين، وإخراج عبدالعزيز النجار.

«إمبراطورية ميم»

وحجز المركز الرابع الفنان خالد النبوى ومسلسله «إمبراطورية ميم»، وشاركه البطولة نور النبوي، حلا شيحا، ونشوى مصطفى، وهاجر السراج، تأليف محمد سليمان عبدالملك، إخراج محمد سلامة.

واحتل المركز الخامس مسلسل «حق عرب» بطولة أحمد العوضي، دينا فؤاد، رياض الخولي، وفاء عامر، وليد فواز، دنيا المصري، كارولين عزمي، أحمد صيام، سلوى عثمان، وفاء مكي، أحمد عبدالله محمود، ميدو ماهر، وتأليف محمود حمدان وإخراج إسماعيل فاروق .

«المعلم»

وحصل مسلسل «المعلم» على المركز السادس فى نسبة المشاهدة، بطولة مصطفى شعبان، سهر الصايغ، أحمد بدير، عبد العزيز مخيون، انتصار، منذر رياحنة، سلوى خطاب، محمود الليثى، أحمد فؤاد سليم، سارة نور، محمد العمروسى، أحمد عبدالله محمود، أسامة الهادى، مصطفى حشيش، لبنى ونس، طارق النهري، مفيد عاشور، علاء زينهم.

«بيت الرفاعي»

وجاء فى المركز السابع مسلسل « بيت الرفاعي» والذى يضم فريق عمل مجموعة من أبرز النجوم وهم: أمير كرارة، أحمد رزق، سيد رجب، أحمد فؤاد سليم، محمد لطفي، صفاء الطوخي، ملك قورة، أحمد عبدالله، إضافة إلى أن مسلسل بيت الرفاعى من تأليف بيتر ميمى وهند عبدالله وعمرو أبوزيد وإخراج أحمد نادر جلال.

«مسار إجباري»

فيما احتل المركز الثامن مسلسل «مسار إجباري» مكون من ١٥ حلقة، بطولة أحمد داش، عصام عمر، صابرين، بسمة، جورى بكر، نور محمود، مى الغيطى، رشدى الشامى، ياسمينا العبد، معاذ نبيل، محسن منصور، جهاد حسام، نورين أبو سعدة، إبراهيم الزيادى، وعدد آخر من الفنانين، هو سيناريو وحوار أمين جمال، محمد محرز، مينا بباوى وإخراج نادين خان.

«بابا جه»

احتل مسلسل «بابا جه» المركز التاسع بطولة أكرم حسني، نسرين أمين، سماء إبراهيم، فريال يوسف، محمود البزاوي، محمد أوتاكا، كريم فهمى، أحمد أمين، محمد الكيلانى، وغيرهم من الفنانين ومن تأليف وائل حمدى ومحمد إسماعيل، وإخراج خالد مرعي.

«صيد العقارب»

حصد المركز العاشر مسلسل «صيد العقارب»، بطولة الفنانة غادة عبدالرازق، بمشاركة الفنان رياض الخولى وسيمون ومحمد علاء وأحمد ماهر، مجدى بدر، سامية عاطف، ميار الغيطى، عماد صفوت، أحمد ماجد، أحمد جمال سعيد، محمد على رزق، عزوز عادل، منال سلامة، صفاء جلال، مى القاضي، سيف الديربي، محمد صلاح، ونخبة من النجوم، ومن إخراج أحمد حسن.

عزز قبضته على الحكم لأكثر من ربع قرن..

«الدب الروسى» بوتين «ملك الغابة الاقتصادية»

كتبت: دعاء سيد

كان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين حديث العالم فى الأيام الماضى حيث أصبح أطول زعماء روسيا بقاءًا فى المنصب، بعد فوزه بولاية رئاسية خامسة واكتساحه نتيجة الانتخابات الروسية بنحو ٨٧,٢٩٪ من أصوات الناخبين.

وعزز بوتين قبضته على الحكم لأكثر من ربع قرن، كما أنه أعاد للبلاد هيبتها فى محيطها الإقليمى والدولى وتمكن من احتواء أزمة العقوبات المفروضة على موسكو منذ ٢٠١٤، وأصبح اقتصاد بلاده الخامس عالميًا والأول أوروبيًا من حيث الناتج المحلى الإجمالى والقدرة الشرائية.

وأشار الخبراء والمحللون إلى أن بوتين حقق استقرارًا اقتصاديًا لروسيا، رغم تداعيات الحرب فى أوكرانيا التى بدأت منذ عامين، حيث نجحت موسكو بشكل كبير فى التصدى لتأثير العقوبات التى فُرضت عليها فى مختلف القطاعات بداءًا من الطاقة إلى الزراعة والتصنيع العسكرى حتى النقل الجوي.

وكان قد واجه الاقتصاد الروسى أكبر حزمة عقوبات فى التاريخ، وفُرضت عليه قيودًا لم تفرض على أحدًا من قبل، حيث تجاوزت ١٩٢٠٠ عقوبة، فى مقدمتها عقوبات أمريكية وكندية وسويسرية ودول الاتحاد الأوروبي، كما وصلت حزم العقوبات المفروضة على روسيا ١٢ حزمة عقوبات، ولكنها تمكنت من تخطى هذه الصعاب.

وحقق الاقتصاد الروسى نموًا هذا العام بنسبة تصل إلى ٢,٦ ٪، بعدما نما بنحو ٣ ٪ العام الماضي، ولم يتجاوز التضخم ٧ ٪ على أساس سنوي، وتسببت هذه النتائج فى دعم موقف الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فى الانتخابات الرئاسية.

وكانت قد نجحت روسيا على مدار السنوات الماضية فى تعزيز اقتصادها من خلال مجموعة من الإجراءات الاستباقية التى خففت من وطأة وتأثير العقوبات بعد الحرب فى أوكرانيا. بالاضافة إلى السياسات المالية والنقدية التى اتبعتها منذ بداية الحرب.

وتمكنت روسيا من تنويع العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى بعدما تم فرض عقوبات عليها فى ٢٠١٤، ومن أبرزها الصين، كما بذلت موسكو الكثير من الجهود لاقامة الاتصالات الاقتصادية والتجارية مع الدول الشرقية والجنوبية بما فى ذلك الدول العربية والإفريقية، وهو ما مكنها من إيجاد مستهلكين جدد للبضائع الروسية ولذلك صمد النظام الاقتصادي.

وسجل حجم التبادلات التجارية مع الدول الأخرى أرقامًا قياسية مع الهند وتركيا وإيران ودول فى أميركا اللاتينية بما فيها البرازيل، ودول جنوب شرق آسيا والدول العربية.

ومن المعروف أن العالم يشهد تحولات اقتصادية كبرى منذ حرب أوكرانيا وعقوباتها على روسيا، والتى تسببت فى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات تجاوزت الـ ١٠٠ دولار للبرميل، كما أدت الى ارتفاع أسعار الغاز.

هذا بالنسبة لخطة بوتين للمواجهة العقوبات الدولية من قبل الغرب، أما بالنسبة لخطته المستقبلية، فيمتلك بوتين برنامجًا واضحًا لمواجهة الفقر وتقليص نسبة الفقراء فى البلاد إلى أقل من ٧ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

ويهدف بوتين أيضًا إلى رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٤٠ ٪ حتى عام ٢٠٣٠ بالاضافة إلى شطب ديون الأقاليم ودعم ميزانياتها وتجهيز بنيتها التحتية؛ مما يساهم فى دعم السيادة وحماية الاقتصاد الروسي.

وفى مقابلة لبوتين فى فبراير الماضي، تحدث فيها الدب الروسى عن طموحه لتشكيل عالم مختلف من الناحية الاقتصادية ينهى الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، ويجعل روسيا شريكة فى اللعبة الاقتصادية على المستوى الدولي.

كما أنه أوضح أن وتيرة وجودة النمو الاقتصادى فى روسيا يعطى أملًا كبيرًا، كما يؤكد على قدرة موسكو على اتخاذ خطوات أخرى للأمام فى المستقبل القريب.

وعلى الجانب الأخر، من المقرر أن تستضيف روسيا القمة السنوية لمجموعة «بريكس» التى تضم الاقتصادات النامية الكبرى مثل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وانضم إليها مؤخرًا مصر وإيران والإمارات وإثيوبيا.